المبحث الأول

الدراسة الإحصائية للأسلوب: بحث في المفهوم والإجراء والوظيفة

المبحث الأول
الدراسة الإحصائية للأسلوب:
بحث في المفهوم والإجراء والوظيفة

٠/٠ فاتحة ومهاد

يقول الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) - رحمه الله - في «الإتقان»: «وقال الهذلي في كامله: اعلم أن قوماً جهلوا العدد وما فيه من الفوائد حتى قال الزعفراني: العدد ليس بعلم، وإنما اشتغل به بعضهم ليُروِّج به سوقه»[١].

وقد سيقت مقالة الزعفراني هذه في حق طائفة من العلماء اشتغلت بتتبع بعض المؤشرات الكمية في الأسلوب القرآني، ولكنها - على قِدَمها - تكاد تكون تعبيرا عن شكوك مترادفة يطرحها كثير من المعاصرين على المعالجة الإحصائية للأساليب[٢]. وتستند هذه الشكوك إلى بدهية تبدو ظاهرة الصدق، فقد لُحِظ أن جمهور أئمة النقاد من لدن أرسطو إلى العصر الحديث عالجوا باقتدار أخطر مشكلات النص الأدبي دون أن يحسوا حاجة مُلِحَّة تلجئهم إلى اصطناع الطرق الإحصائية والاستدلال بنتائجها. بل إن المقاربة الإحصائية لم تحظ عند عدد من أعلام اللسانيين المحدثين مثل سوسيور وبلومفيلد وتشومسكي بنصيب ملحوظ من العناية؛ على أن ذلك لم يطعن على هؤلاء الأعلام، ولم يُؤخِّر منزلتهم بين أهل العلم. وإذا كان الدرس الأدبي واللساني كلاهما قد كان ولم يكن إحصاء، فما وجه الضرورة إذن في اصطناعه ضربا من ضروب المقاربة للظاهرة اللسانية عامة، والأسلوبية خاصة؟

والحق أن هذا الاعتراض القديم الجديد يعتضد أيضاً بظهور عدد وافر

من الإشكالات المعرفية والمنهجية التي أثارتها الظاهرة الأسلوبية نفسها، ولا تزال تتردد في أدبيات هذا العلم دونما جواب حاسم. وحسبنا هنا أن نشير إلى رؤوس من هذه المسائل: فما حد الأسلوب؟ وهل يعرّف بالإضافة إلى المنشىء بوصفه اختياراً؟ أم إلى الرسالة بما هي شفرة لغوية؟ أم بإضافته إلى المتلقي من حيث هو طائفة من المثيرات والمنبهات التي تستدعي انفعالات ومواقف وأحكاما معينة[٣]؟ وهل ثمة مشروعية معرفية لاختصاص ظاهرة الأسلوب بعلم قائم برأسه بحيث يكون من العلوم المتجاذبة الاختصاص *Interdiciplinary*؟ أم أن دراسة الأسلوب ينبغي أن تكون فرعاً من علم آخر؟ وإذا صح الفرض الأخير فأي العلوم في هذه العلاقة يكون أصيلاً، وأيها يكون تابعاً؟ وكيف تتحدد العلاقة بين الأصيل والتابع؟

وينتقل الخلاف حول هذه المسائل المنهجية إلى معسكر اللسانين مع اتفاق جمهرتهم على الاعتداد بظاهرة الأسلوب موضوعاً من موضوعات البحث اللساني، وذلك حين ينظرون في أمر العلاقة بين الدرس الأسلوبي والدرس اللساني، أَهِيَ علاقة فرع بأصل؟[٤] أم أن كليهما أصل بنفسه؟ وما مكان المكون الأسلوبي من بنية النص، أتراه ينتشر على جميع مستويات التحليل الصوتية والصرفية والنحوية على ما يقول شاتمان *Chatman*؟ أم أنه مستوى قائم برأسه على قول جالبيرين *Galperin*[٥]؟

على أن المدارس اللسانية تتفاوت تفاوتاً كبيراً في مدى ما توليه من عناية لدراسة ظاهرة الأسلوب، وفي تحديد موضوع المكون الأسلوبي من ثنائيات كثيرة اشتهرت بين النقاد اللسانيين؛ مثل ثنائية الشكل والمضمون، وثنائية النمط والانحراف أو «الأصل والعدل»، وثنائية النطق والتدوين، وثنائية لغة الفكر ولغة اللسان، وثنائية اللغة والكلام، وثنائية الجملة وما وراء الجملة. وهو اختلاف ينتج آثاراً بعيدة المدى على المستويات النظرية والتطبيقية وإجراءات التحليل. وثمة أيضاً مسألة تتعلق بالخيار الأسلوبي؛ أهو خيار يتم

فيه التشكيل الأسلوبي عن وعي واختيار وإرادة من المنشىء، أم هو عملية خاضعة لأحكام اللغة وأعراف الناطقين بها، بما هي من المعطيات التاريخية القاهرة والمهيمنة على عملية الإبداع[٦].

تلكم السلسلة التي لا نهاية لها من الخلافيات لم تحسم بعد ولا نتوقع لها حسماً قريباً. إنها أسئلة تكاد تكون أبدية، وستظل دائما محاور للحوار والخلاف بين أهل العلم. وكل هذه الخلافات وارد على أصل قضية الأسلوب بما هو ظاهرة، وعلى قضية الأسلوبيات بما هي علم أو مجال معرفي متعين. ومن البدهي أن قضية المعالجة الإحصائية للأسلوب لن تكون بمنجى من تأثير هذه الخلافيات، سواء من جهة المفهوم أو الإجراء أو الوظيفة، بل من جهة الحاجة إليها أصلاً.

وإذا كان من الصعب أن يُستوفى القول في جميع ما سيق من قضايا، إذ يفضي بنا ذلك إلى الخروج عن أصل الغاية التي نُصبت لهذه الدراسة = وكان من المحالات المنهجية أيضاً أن نُعرض عنها بالكلية في هذا المقام؛ لوثاقة العلاقة القائمة بينها وبين سلسلة التصورات المنهجية والتحليلية التي تشكل قوام البحث - لذلك كان سَوَاءُ الأمر هو أن نستفرغ الوسع في استصفاء ما يتصل من هذه المعضلات الخلافية بقضية الدراسة الإحصائية للأسلوب اتصالاً مباشراً، وفي إرجاء الحديث المفصل حول الفروع والجزئيات، مع الإشارة إليها في مظانها، ليستقيم لنا البحث في أمر الإحصاء الأسلوبي من حيث المفهوم والإجراء والوظيفة. وهذه الثلاثة المحاور تقع تحتها منظومة المشكلات النظرية والتطبيقة التي يثيرها الدرس الإحصائي للأسلوب. وتشكل في الوقت نفسه البنية الأساسية لهذا البحث على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في المفهوم؛ ويشمل:

٠١/١ الأساس النظري لفكرة الإحصاء الأسلوبي.

٠٢/١ ماهية الأسلوب من المنظور الإحصائي.

المطلب الثاني: في الإجراء؛ ويشمل:

٠١/٢ المتغير الأسلوبي والخاصية الأسلوبية.

٠٢/٢ التشكيل الأسلوبي للمتغيرات اللغوية «أسلوبيات المقال».

٠٣/٢ أسلوبيات المقام.

٠٤/٢ التشكيل الأسلوبي وثلاثية المقام/المعنى/المقال.

٠٥/٢ التشخيص الأسلوبي.

٠٦/٢ المعالجة الأسلوبية الإحصائية للنصوص.

٠٧/٢ النماذج الرياضية للتشخيص الأسلوبي.

٠٨/٢ إطار عمل للتحليل الإحصائي الأسلوبي.

المطلب الثالث: في الوظيفة؛ ويشمل:

٠١/٣ مفهوم المقياس الأسلوبي الإحصائي.

٠٢/٣ مجالات تطبيقه.

٠٣/٣ أنماط المقاييس الأسلوبية.

٠٤/٣ مبدأ الشمول في المقياس الأسلوبي.

المطلب الرابع: قضايا العربية والمعالجة الإحصائية.

وفيما يأتي من بيان يعالج البحث هذه المطالب على النَسَق السابق إيراده:

المطلب الأول

في المفهـــوم

١/١. الأساس النظري لفكرة الإحصاء الأسلوبي

لا رَيْبَ أن ظواهر السلوك اللغوي لدى أي جماعة لغوية إنما تتصف في بعض مستوياتها الاتصالية على الأقل وفي بنية شفرتها، بالوحدة والتجانُس؛ لأنها لو لم تكن كذلك لامتنع التواصل بين المتكلمين بها. وأول الشروط لتحقيق التفاهم أن يكون المرُسِل والمستقبِل كلاهما على علم بالشفرة المشتركة وبتحققها الفيزيقي؛ من حيث رموزها وعلاماتها، وقواعد تأليفها، ومفاتيح حلها.

بيد أن التنوع في تجليات الشفرة اللغوية الواحدة حقيقة تشهد بها الملاحظة ويصدقها العلم، فالسلوك اللغوي يتباين تبايناً ظاهراً بين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة، حتى إن التجارب المختبرية لتقطع بأن الفرد الواحد لا يكرر كلمة واحدة عند أدائها بجميع خصائصها الأولى في ظرفين مختلفين، وهكذا تتنازع السلوك اللغوي عوامل جغرافية محلية، وانتماءات اجتماعية مُوَحِّدة *group affiliations*، وانتماءات اجتماعية متقاطعة[٧] *cross affiliations* في خطوط ودوائر متداخلة ومتخالفة حتى يبلغ التنوع مداه، مُشكِّلاً ما اصطلح على تسميته بلهجة الفرد *idiolect*، وهي مجموعة السمات المميزة للسلوك اللغوي عند فرد بعينه في جماعة لغوية بعينها.

هذا التنوع في إطار الوحدة هو ما حاولت النظرية اللسانية الحديثة تفسيره من خلال ثنائية اللغة والكلام *langue / parole* عند سوسيور، أو ثنائية الكفاءة والأداء *competence / performance* عند تشومسكي على خلاف بين الثنائيتين في المنطلق الفلسفي، ومن ثم في الإجراءات التحليلية والغايات[٨].

غير أن النظرية اللسانية الحديثة قامت في الأساس على افتراض الوحدة والتجانس، وصرفت عنايتها في المقام الأول إلى دراسة ما هو عام ومشترك في إطار ما سمي باللسانيات التقريرية *determinstic lingusitics*، وشغلت دراسة التنوعات والفروق المحل الثاني من الاهتمام، واضطلعت بها مجموعة من العلوم ضمن ما يسمى باللسانيات الاحتمالية *probablistic linguistics*، وإلى هذه المجموعة من العلوم تنتمي الأسلوبيات اللسانية *linguostylistics*. ويتوزع مباحثَ الأسلوبيات اللسانية المعاصرة اتجاهان أو مدرستان متنافستان، هما بحسب تصنيف بيير جيرو: *Pierre Guiraud* مدرسة الأسلوبيات التقليدية *traditional stylistics* التي وضع أصولها بالي *Bally*، ومدرسة الأسلوبيات الجديدة *new stylisitics* التي اشتقها جاكوبسون *Jacobson* من الاتجاه البنيوي لمدرسة براغ. وتتفق المدرستان على تعريف الأسلوب بأنه الصيغة المميزة للنص، غير أن الطائفة الأولى تبحث عن مصدر تعريفاتها في دراسة الخواص الأسلوبية للنظام «أو الشفرة» *code*، على حين تلتمسه الطائفة الثانية في وصف البنى الداخلية للرسالة *message*[٩].

ونحن إذا اعتبرنا الصيغة المقترحة للأسلوبيات اللسانية عند بالي ومدرسته من جهة، ثم عند جاكوبسون ومن نَهَج نَهْجَه من جهة أخرى = ثم اعتبرنا كذلك العوامل الاجتماعية والنفسانية الفاعلة في تشكيل الرسالة – أدركنا ما عليه موقف الأسلوبيات اللسانية من تعقد، فهي دراسة تتقاطع مع اللسانيات التقريرية؛ بما هي إطار مرجعي لوصف التنوعات حتى داخل النظام نفسه، وتكملها في آن معاً. كذلك تتقاطع هذه الدراسة مع اللسانيات الاجتماعية في مبحث محددات المقام، وفي تحديد الإطار المرجعي للتنوع الاجتماعي، ومع اللسانيات النفسانية في مبحثي الشخصية والنمو، ومع النقد الأدبي في معالجة النص الأدبي، الذي هو من أعظم التنوعات اللغوية تميزاً.

ويمتاز الدرس الأسلوبي من كل علم من هذه العلوم جميعا بخصوصية

تحدد له مجال بحثه، فهو يفارق «اللسانيات التقريرية» باحتفائه بمبدأ التنوع، وهو لا يلتمس من اللسانيات الاجتماعية إلا بعض الأطر المرجعية المعينة على التصنيف، وهو بإزاء اللسانيات النفسانية يختص بالسلوك اللغوي - السوي عادة - دون سائر أنواع السلوك البشري الأخرى. وهو بإزاء النقد الأدبي إنما ينصرف إلى السلوك اللغوي في النص، وإلى التشخيص بالأصالة والتقويم بالتبعية، وهو إذا عالج في النص جوانب أخرى مما يهم الناقد الخالص فليس إلا من خلال المكون اللغوي وما يتصل ببنيته من قضايا، وهي - من حسن الحظ - كثيرة وخطيرة.

وموجز القول أن الدرس الأسلوبي يهتم بدراسة مظهر ذي خطر من مظاهر التنوع في السلوك اللغوي، وينتمي بذلك إلى «اللسانيات الاحتمالية»، على حين تقوم «اللسانيات التقريرية» على إهمال مبدأ التنوع وافتراض الوحدة والتجانس والمثالية في ظروف التواصل اللغوي، وعن هذا يعبر تشومسكي بأوضح عبارة إذ يقول:

> «إن النظرية اللسانية معنية، أولاً وقبل كل شيء بإنسان مثالي في سلوكه اللغوي، تكلماً وسماعاً، يعيش في جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس، وهو عارف بلغته تمام المعرفة، ولا يخضع في ممارسته لهذه المعرفة في أثناء أدائه اللغوي الفعلي لتلك الظروف التي لا صلة لها بالجانب النحوي، مثل محدودية الذاكرة، والارتباك، والعوارض التي تتوزع اهتمامه وانتباهه، ولِمَا يمكن ارتكابه من أخطاء عشوائية أو مميزة. ذلكم هو الموقف - كما يبدو لي - لدى مؤسسي اللسانيات العامة الحديثة. ولم يطرأ بعد من الأسباب المقنعة ما أدى إلى تعديل هذا الموقف»[١٠].

ذلكم الفرد المثالي في سلوكه اللغوي، وتلكم الجماعة اللغوية المتجانسة التي تمارس التواصل اللغوي في ظروف مثالية ليس إلا فرضاً نظرياً تنطلق منه مباحث النظرية اللسانية، وإذن فقد كتب على اللسانيات الاحتمالية، ومن

بينها اللسانيات الأسلوبية، مواجهة مشكلة التنوع اللغوي، أو بعبارة أخرى - امتحان فروض «اللسانيات التقريرية»، وتكملة نواقصها، والإسهام في معالجة أوجه القصور في النظرية اللسانية الحديثة.

من هنا تبرز وثاقة العلاقة بين الدرس الأسلوبي وأهمية المعالجة الإحصائية لظاهرة الأسلوب، بل بين «اللسانيات الاحتمالية» في مجملها والإحصاء، فما دام التنوع هو موضوع الدراسة فلابد من رواة لغويين ***informants*** يتم اختيارهم من الجماعة اللغوية، ويتحقق في سلوكهم التنوع. ولابد من اختيار عينات من النصوص تمثل المجتمع الإحصائي ***statistical population*** إذا لم يتيسر دراسة المجتمع نفسه وهو الأمر الغالب دائما، ولم يكن بُدٌّ كذلك من إقامة الاختيار، سواء للعينات أو الرواة، على أساس يضمن دقة النتائج وسلامة الأحكام، ومن وسائل علمية يمتحن بها ثبات هذه الأحكام وصدقها. فماذا كان موقف الدراسات اللسانية بنوعيها صَدَدَ الاستعانة بالمعالجة الإحصائية للمادة اللغوية الحافلة بمظاهر التنوع والاختلاف؟

يقرر فرانك آنشين ***Frank Anshen*** أن الدراسات اللسانية قد سلكت صَدَد اعتبار التنوع ومعالجته إحصائياً واحداً من مسالك ثلاثة:

أما **المسلك الأول** فهو تجاهل التنوع، والاعتراف بأن كل عضو من أعضاء الجماعة اللغوية المعنية هو متكلم مثالي بالضرورة، ومن ثم له الحق في أن يكون المتحدث الوحيد باسم جماعته في هذا المجال؛ إذ هي جماعة مثالية متجانسة في سلوكها اللغوي. ولما كان هذا التجانس لا وجود له على الحقيقة = وكانت دراسة التنوع اللغوي مُرَادةً في ذاتها لأهميتها النظرية = ولأنها قوام علوم لسانية بأسرها - وجدنا آنشين يطلق على هذا الاتجاه تسمية لا تخلو من سخرية، إذ يسميه اتجاه، «عَدٌّ عن ذا» ***(Ignore it!)***.

وأما **ثانيها** فقد توسط الأمور، وطالب بتقييد المادة المدروسة بالبيئة

والمقام، وإن كان ذلك قد جرى على نحو غامض، لا يمكن الاطمئنان إلى أسسه وإجراءاته ونتائجه.

وأما المسلك الأخير فقد آثر اللجوء إلى المعالجة الإحصائية لضبط طرق اختيار الرواة والعينات ضبطاً علمياً، ويحول البيانات غير الرقمية إلى بيانات رقمية، ويختبر الصدق والثبات في النتائج، ويَسْتَكْنِهُ الدلالات الإحصائية للأرقام[١١].

ولا شك أن هذا المسلك الأخير هو الحل العلمي المنهجي لمعالجة ظاهرة التنوع اللغوي على نحو علمي منضبط، بل إن أهمية الإحصاء قد ثبتت لكثير من علوم اللسانيات التقريرية مثل اللسانيات التاريخية على سبيل المثال[١٢]. أما في الأسلوبية اللسانية فالحاجة إليه أشد إلحاحاً لأنها لا تقارب السلوك اللغوي بما هو ظاهرة متنوعة فحسب، بل تقاربه أيضاً بما هو استعمال لغوي متميز بالقياس إلى غيره. وبذلك يتجاوز اللجوءُ إلى الإحصاء الأسلوبي حكمَ الجواز إلى حكم الندب بل إلى الوجوب، حتى يمكن لصور التنوع أن تكون قيد الدرس، وللأحكام النقدية الناتجة أن تناط جميعها بأوصاف ظاهرة منضبطة.

٢/١. ماهية الأسلوب من المنظور الإحصائي

ثمة مفاهيم تكتسب بشيوعها في الاستعمال العام وضوحاً زائفا، حتى إذا مارسها العلماء واختبروها وتناوشتها المدارس العلمية على اختلاف أصولها ومناهجها وإجراءاتها البحثية تكشَّف أمرها عن قدر لا يستهان به من الغموض والتعقيد، وإلى هذا الصنف من المفاهيم ينتمي مصطلح «الأسلوب»، سواء في مصنفات اللسانيين أو النقاد[١٣]. وتحرير هذا المفهوم جدير بأن يكون مطلباً علمياً لذاته، بيد أن التزام البحث بقضية المعالجة الإحصائية للأسلوب سوف يضطرنا إلى أن نقبل نوعاً من الحد هو إلى التفسير أقرب منه إلى التعريف، فعلماء اللسان والنقاد - على وجه الإجمال - يرون في

الأسلوب واحداً من تجليات التنوع في السلوك القولي، إلا أن ماصدقات هذا التنوع عند اللساني أوسع منها عند الناقد. وفرق ما بين الرجلين هو فرق في الغاية تتبعه سلسلة من الفروق، ففاية اللساني هو الكشف عن أسرار الظاهرة اللسانية، وما سوى ذلك من الغايات هو عنده تَالٍ وتَبَع، وينشأ من ذلك أن النص الأدبي هو واحد من مظاهر استخدام اللغة التي يوليها اللساني عنايته في بحث الأسلوب من منظوره الخاص، أما الناقد فالنص الأدبي هو كُلُّ بضاعته، والموضوع الوحيد لتأمله ونظره، وبدهي أن المكون الأسلوبي اللساني هو بالنسبة إليه واحد من مكونات أُخَر لا يَكْملُ عمله إلا بالوقوف عليه، وينقص عمله بالوقوف عنده، تلك هي المنطقة التي يتقاطع عندها عمل اللساني والناقد، ثم يتجاوزها كل منهما ماضياً إلى غايته، إنها منطقة الوصف والتشخيص، وسنعود إلى هذه القضية بفضل بيان في فقرة قادمة. وحسبنا هنا أن نشير إلى سعة ماصدقات مفهوم «الأسلوب» في البحث اللساني، فهو إذا أضيف إلى ذاتٍ كان أسلوباً فردياً، وإذا أضيف إلى عصر بعينه كان أسلوباً مميزا لحقبة من حقب تاريخ اللغة، وإذا أضيف إلى جنس من أجناس القول كان أسلوباً نثرياً أو شعرياً أو قصصياً أو مسرحياً، وإذا أضيف إلى الواسطة الناقلة كان أسلوباً صحفياً أو إذاعياً أو مكتوباً أو مقروءاً. وإن القارئ لواجد في هذا العرض المختصر أمرين: سعة ماصدقات المفهوم عند اللساني بالقياس إليه عند الناقد، وتقاطع الاهتمامات بين اللساني والناقد على اختلاف الوسائل والغايات بينهما.

ويمكن أن نتلمس مجال المعالجة الإحصائية بين تعريفين شهيرين من تاريخ «الأسلوب»:

الأول: تعريف يَحُدُّ الأسلوب بأنه مفارقة *departure* أو «انحراف» *deviation*[١٤] عن أنموذج آخر من القول ينظر إليه على أنه معيار أو نمط *norm*، وبالمقارنة بينهما يَحْصُلُ التمييز بين «النص المفارق» و«النص – النمط». ويشترط لجواز المقارنة تماثل المقام بينهما.

والثاني: تعريف يَحُدُّ الأسلوب بأنه اختيار *choice* أو انتقاء *selection* يقوم به المنشىء لسمات لغوية بعينها من بين قائمة الاحتمالات المتاحة في اللغة.

إن هذين التعريفين - وإن كان لهما من طابع البساطة ما يكاد يبلغ مبلغ البداهة - يثيران من الإشكالات النظرية أو المنهجية أكثر مما يحلان؛ فأولهما يقتضي معرفة بخصائص التعبير الأصيل أو «النمطي» أو «المعتاد» ليكون في الإمكان قياس التعبير المعدول إليه *deviant*. وهو أمر لا يمكن أن يكون موضع اتفاق أو إجماع، كما أن السبيل إليه صعبة متوعرة المسالك. وآخرهما يلزمنا بمعرفة قائمة الأبدال المتاحة، تلك التي يُعمل المنشىء فيها فكره بالاختيار والاستبعاد. والأسئلة التي يطرحها هذا التعريف كثيرة متشعبة، لعل من أهمها: هل لمثل هذه القائمة وجود بالفعل؟ وهل من الميسور التوصل إلى صياغتها ولو على وجه التقريب؟ ثم ماذا عن طبيعة هذا الاختيار: أتراه يتم من المنشىء عن وعي وقصد؟ أم أنه يتم بطريقة جبرية لا سيطرة حقيقية عليها للمنشىء(١٥).

بيد أن من المثير حقاً أن هذه الإشكالات هي التي تفتح الباب لتدخل المعاجلة الإحصائية للأسلوب على نحو يمكن أن يفيد في تحرير كثير من التصورات النظرية والإجراءات البحثية. وهو ما سيتعرض له هذا البحث فيما بعد. ونبادر هنا إلى تأكيد أن ما بين التعريفين من وجوه التكامل هو أوسع مما بينهما من وجوه الاختلاف أو التناقض. ويُرجِّحُ التعريف الثاني على نظيره من الوجهة العلمية - فيما نرى - أمور، منها:

أولاً: أن الاختيار أمر تصدقه تجربة الأدباء فيما يكتبون.

وثانياً: لأن القول بأن الأسلوب هو تعبير معدول عن أصل معتاد يمكن أن يؤدي إلى القول بأن كل تعبير جاء على الأصل غيرَ معدول هو خِلْوٌ من الجمال، وليس ذلك صحيحاً على إطلاقه.

وثالثاً: لأن الانحراف عن النمط ومفارقته يمكن أن يعد شكلاً من أشكال الاختيار ومحصلة له.

ورابعاً: لأن مفهوم الاختيار يفتح المجال لتجميع مفردات الظاهرة الأسلوبية وضم شتاتها في منظومة بحثية واحدة، ذلك أن الاختيار أمر يفترض أن يقوم به المنشىء على جميع مستويات التواصل بدرجات متفاوتة؛ ومن ثم فهو ليس محض اختيار لغوي وحسب، بل هو محكوم من جهة بإمكانات المقال، ومن جهة أخرى بمقتضيات المقام ***context of situation***. وتشمل مقتضيات المقام عوامل كثيرة، منها مصدر الخطاب، والمقصود بالخطاب، وموضوعه، والوسيلة المعتمدة في الإبلاغ، وجنس الخطاب، والعلاقة بين مصدر الخطاب والمقصود به، والحضور الذهني أو العيني للمخاطب، والمسرح الذي تجري عليه وقائع الخطاب، وغير ذلك كثير مما سنعرض له في حينه.

وأياً ما كان المفهوم الذي يعتمد أساساً للتحليل، فثمة أمران نحسبهما موضع اتفاق بين الدارسين:

أولهما: أن الأسلوب مفهوم احتمالي في جوهره، وهو بهذه الصفة مستحق لأن يكون موضوعاً للمعالجة الإحصائية إذا شئنا إحكام الوصف والتشخيص.

والآخر: أن الأسلوب بمصدقاته المختلفة لا يمكن تحليله تحليلاً شافياً إلا في ضوء التحليل الشامل للغة المعنية، ذلك أن هذا التحليل الشامل هو تحديد للشكل الخلفي «أو الأرضية» ***the background*** التي يبرز بالقياس إليها الشكل الأمامي أو البارز ***the foreground***، فلابد من قياس المتنوع إلى المتجانس، والخاص إلى العام، يقول هاليداي ***Halliday***: «إذا كان لعالم اللسان أن يأمل في الإسهام في تحليل الأدب الإنجليزي، فإن عليه أولاً أن ينجز وصفاً شاملاً لإنجليزية العصر على كل المستويات»(١٦).

وإذا كان الوصف الشامل للغة هو الأساس المعتبر لفحص الظاهرة الأسلوبية فإن التشخيص الإحصائي للأسلوب لا يمكن أن يُستغنى فيه أو به عن التشخيص الإحصائي لمباني اللغة، وذلك في إطار الظاهرة المدروسة على أقل تقدير. ومن هنا تنشأ علاقة وثيقة بين اللسانيات الإحصائية والأسلوبيات الإحصائية، بحيث تتولى الأولى إظهار الخصائص المشتركة في الاستعمالات اللغوية، وتقوم الأخرى بالدراسة الدالة للخصوصيات والفروق. أما حين يتعذر وجود الوصف أو الإحصاء الشامل - كما هو الحال في العربية - فإن قصارانا أن نقيس انحرافاً إلى انحراف، أو اختياراً إلى اختيار. وسبيلنا إلى ذلك هي المقارنة بين الخصائص الأسلوبية لأكثر من نص عند منشىء واحد، أو عند أكثر من منشىء، أو في نوع بعينه من النصوص عند عدد من المنشئين، أو في جزء من أجزاء نص بعينه إلى غيره من أجزاء النص، أو في مدونة نصية كاملة ***corpus***.

المطلب الثاني

في الإجـــــراء

١/٢. المتغير الأسلوبي والخاصية الأسلوبية:

١/١/٢. تعريف:

نعني بالمتغيرات الأسلوبية ***stylisitic variables*** مجموعة السمات اللغوية (بالمفهوم الأوسع لهذا المصطلح)، التي يعمل فيها المنشىء بالاختيار أو الاستبعاد، وبالتكثيف أو الخلخلة، وباتباع طرق مختلفة في التوزيع ليشكل بها النص، وحينئذ تصبح المتغيرات الأسلوبية سمات مميزة ***stylistic features*** أو موائز ***discriminators***؛ ومن ثم ينبغي التمييز بين مفهومَيْ المتغير الأسلوبي والخاصية الأسلوبية، من حيث إن المتغيرات الأسلوبية هي مادة غُفْلٌ متاحة

من جهة الإمكان العقلي على الأقل أمام جميع المنشئين، ليعمل فيها كل منهم بما سبق بيانه من طريق لتكون في النص خصائص أسلوبية، وإذن يكون المتغير خاصية أسلوبية بالقوة، تتحول في النص إلى خاصية أسلوبية بالفعل.

٢/١/٢. أنواع المتغيرات الأسلوبية

الواسطة الناقلة المستخدمة في الرسالة اللغوية (أو النص)، هي المدخل الأساسي لتصنيف المتغيرات الأسلوبية؛ فللإلقاء والأداء الشفهي أسلوبيات تفارق أسلوبيات النص المسطر على الأوراق. ويمكن تصنيف المتغيرات الأسلوبية إجرائيّاً - وتبعاً لذلك - إلى متغيرات شكلية وصوتية وصرفية وتركيبية ودلالية. ونود هنا أن نورد ملاحظ ثلاثة:

أولها: أن المتغيرات الشكلية ينصرف معظمها إلى النص المدون، وتعالج الصورة الطباعية أو التدوينية التي يظهر بها النص على الورق، ومظاهر التشكيل الجمالي للحروف بما هو كمّ فيزيقي يدرك بالبصر، ولا ينفي ذلك أن يكون لهذه التشكيلات الجمالية أبعاد أُخَر على المستوى الصوتي أو الصرفي أو التركيبي أو الدلالي.

ثانيها: أن أنواع المتغيرات - على اختلافها - يمكن اعتبارها على مستويين: مستوى الجملة فيما نطلق عليه مصطلح «نحو الجملة» ***sentence grammer*** ومستوى النص فيما اصطُلح على تسميته «نحو النص»[١٧] ***text grammer***.

آخرها: أن ما سيأتي من بيان لأنواع المتغيرات هنا إنما هو على سبيل المثال لا على جهة الاستقصاء والحصر. وقد سوغ ذكرها أنها من أكثر المتغيرات سيرورة في البحث الأسلوبي، ومن أطوعها للمعالجة الإحصائية، وها هي ذي قائمة بالمتغيرات الأسلوبية المختارة:

أولاً: من المتغيرات الشكلية:

(١) الشكليات التي تميز الشعر من النثر «قسمة البيت إلى شَطرين».

(٢) توزيع الأبيات «الأسطر» على الصفحة.

(٣) الأشكال الهندسية البديعية.

(٤) نظام الفراغات في فضاء الصفحة.

(٥) فنون البديع القائمة على التصحيف والتحريف.

(٦) طول الكلمة «مقيساً بعدد الحروف».

(٧) طول الجملة «مقيساً بعدد الكلمات بحسبان الكلمة كما فيزيقياً متصلا مسبوقاً وملحوقاً بفراغ»[١٨].

(٨) أنواع من الجناس «المركب والمتشابه».

(٩) علامات الترقيم[١٩].

ثانياً: المتغيرات الصوتية:

(١) التوزيع النسبي لفئات الصوتيمات «الفونيمات»[٢٠].

(٢) أنواع المقاطع «المفتوحة/المغلقة»[٢١].

(٣) التشاكل المقطعي *isosyllabism*[٢٢].

(٤) الصيغ الصوتية الموحية *onomatopoeia*.

(٥) أنساق نبر الكلمات *word-stress*.

(٦) الوزن العروضي.

(٧) قافية الصدارة *alliteration*.

(٨) الجناس بأنواعه «التام والناقص والمقلوب...».

(٩) السجع.

(١٠) نظم التقفية ومنها:

(أ) القافية التامة *true rhyme*؛ ويراعى فيها التطابق التام.

(ب) لزوم ما لا يلزم.

(ج) القافية البصرية *eye rhyme*؛ وتقوم على التطابق في الرسم الكتابي دون النطق.

(د) القافية الناقصة *half rhyme*؛ وتقوم على التشابه لا التطابق في النطق؛ ومنها ما يسمى بمصطلح المروضيين الإكفاء والإجازة والسناد بأنواعه(٣٣).

(هـ) القافية السمعية *ear rhyme*؛ ويراعى فيها تطابق الانطباع السمعي من غير اعتبار للرسم الكتابي.

(١١) القلب *metathesis*.

(١٢) الإحالة *anaphora*.

(١٣) التشريع.

(١٤) طول الكلمة «مقيساً بعدد المقاطع أو الصوتيمات».

(١٥) تماثل الصوائت *assonance*.

(١٦) تماثل الصوامت *consonance*.

(١٧) توافق الصوائت *vowel harmony*.

(١٨) حسن الجَرْس *euphony*. ويرتبط بالشيوع النسبي لفئات معينة من الأصوات وهي الصوائت *vowels* والصوامت الرنانة *resonants* والأنفية *nasalas* والجانبية *laterals* والترددية *rolled* في مقابل الفئات الأخر: الاحتباسيات *stops* والاحتكاكيات *fricatives*. كذلك يرتبط حُسْن الجرس -كما أسلفنا - بالشيوع النسبي للمقاطع المفتوحة في مقابل المقاطع المغلقة.

(١٩) تقابل السمات الفارقة *distinctive feratures*.

(٢٠) التخالف الصوتي *dissonance*.

ثالثاً: من المتغيرات الصرفية:

(١) أقسام الكلم: الاسم، الفعل، الصفة، الظرف، الضمير، حروف المعاني.

(٢) الصيغ الصرفية: الأفعال، الجموع، المصادر، المشتقات.

(٣) مبتكرات الصيغ.

رابعاً: المتغيرات التركيبية:

(١) المركبات النحوية: «المركب الجزئي / الظرفي / النعتي / البدلي / العطفي»

(٢) أنواع الجمل: «اسمية/ فعلية / بسيطة / مركبة / معقدة / إنشائية / خبرية»

(٣) التنافر والتعقيد في التركيب.

(٤) جميع مباحث علم المعاني في البلاغة العربية.

(٥) المجاز بالحذف (من مباحث علم البيان).

(٦) البعد التركيبي من المقابلة.

(٧) البعد التركيبي من التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل (بالمصطلح البلاغي).

(٨) فنون بلاغية من مباحث علم البيان والبديع مثل:
التفويف، والعكس، واللف والنشر، والابتداء والتخلص والانتهاء، والجمع والتفريق والتقسيم، ورد الأعجاز على الصدور، وغير ذلك.

(٩) الصحة النحوية *grammaticality*.

(١٠) القبول النحوي *acceptability*.

خامساً: من المتغيرات الدلالية:

(١) الوحدات المعجمية *lexemes*.

(٢) المعجم النوعي *register*.

(٣) المفردات المهجورة *archaism*.

(٤) المفردات الدخيلة.

(٥) التركيز والتشتيت في توزيع المفردات.

(٦) المولد.

(٧) تنوع المفردات[٢٤].

(٨) الثروة اللفظية[٢٥].

(٩) البعد الدلالي للاستعارة «بأنواعها: التجريدية/ الإحيائية *animation*/التشخيصية *personification*...».

(١٠) البعد الدلالي للتشبيه والمجاز المرسل والكناية.

(١١) فنون بديعية في التراث البلاغي مثل: الطباق، والتدبيج، ومراعاة النظير، وإيهام التناسب، والإرصاد، والمشاكلة والرجوع، والتورية، والاستخدام، والتجريد، والمبالغة، والتبليغ، والإغراق والغلو، والتفويف والعكس...إلخ.

سادساً: من متغيرات ما فوق الجملة[٢٦]:

(١) طول الفقرات وتوزيعها.

(٢) هرمية البنية المنطقية للنص.

(٣) انفتاح النص أو انغلاقه[٢٧].

(٤) هرمية البنية النحوية: «الكلمة - المركب - العبارة - الجملة - الفقرة».

(٥) الربط بين الجمل.

(٦) التوافق والتخالف في مباني الجمل.

(٧) وسائل السبك *cohesion*: «صوتية/صرفية/تركيبية/معجمية».

(٨) المعلومات المقدمة *given information*[٢٨].

(٩) معدل توارد المعلومات *rate of information*[٢٨].

(١٠) الالتفات «على مستوى النص» *pronominalization*[٢٩].

تلكم الأنواع من المتغيرات الأسلوبية ذُكِرَت هنا لا قصداً إلى الحصر. ويمكن القول - على وجه الإجمال - إن أي خاصية لغوية مائزة *distinctive* أو فضلةً *redundant*[٣٠] هي متغير أسلوبي بالفعل وخاصية أسلوبية بالقوة، وهي بذلك قابلة لأن تكون موضوعاً للمعالجة الإحصائية الأسلوبية بهدف التشخيص الأسلوبي للنص، أو الكشف عن أنواع التشكيل الأسلوبي الذي خضعت له من قِبَل المنشىء.

٣/١/٢. المتغيرات الأسلوبية والطراز النحوي

تشتمل قائمة المتغيرات الأسلوبية على تصورات ومصطلحات لسانية، وعلى مفاهيم يكثر استخدامها في البلاغة المدرسية، ومعلوم أن التعريفات التي تساق لأكثر هذه التصورات، وتوظيف ما هو معروف منها في التحليل الأسلوبي إنما يختلف باختلاف المدارس والاتجاهات اللسانية، فكثير منها ليس موضع اتفاق وإجماع؛ وذلك لاختلاف هذه المدارس بعضها عن بعض في المنطلق الفلسفي والغاية ومناهج التحليل وإجراءاته.

وتطرح هذه الحقيقة البدهية على القائم بالتحليل الأسلوبي ضرورة تحديد الطراز النحوي *grammatical model* الذي يعتمده أساساً لتحديد مفهوماته، ومن ثم لتحديد المنهج وإجراءات التحليل وطرق القياس، وقد جهل فضيلة هذا الأمر - على أهميته البالغة - كثيرٌ من الذين عالجوا بعض مسائل

تاريخ العربية أو بنيتها أو ظواهرها الأسلوبية، حيث استخدموا هذه المصطلحات؛ مُلْقِين إياها مُلقى المسلمات، على توهم وضوح مفاهيمها واستقرارها وثباتها، وليس هذا الظن صواباً بإطلاق. ولا يتسع المجال هنا لتتبع أشهر الطرز النحوية واستعراض علاقاتها بالدراسة الأسلوبية عامة والإحصائية منها خاصة، بيد أننا هنا نعيد ما سبق أن أشرنا إليه في موضوع آخر من أن «الطرز النحوية - بما في ذلك الطراز التقليدي - كلها قابل من حيث المبدأ لأن تشكل أساساً منهجياً للبحث الأسلوبي»[٣١]. هذا، وإن كان من المسلم به أن تتفاوت الطرز في مدى كفاءتها ووفائها بمتطلبات الوصف الدقيق للخصائص الأسلوبية.

٠٢/٢ أسلوبيات المقال

يقصد بأسلوبيات المقال التشكيل الأسلوبي للمتغيرات اللغوية ***stylization***، أو - بعبارة أخرى - تنظيم السمات اللغوية في النص على نحو تتحول به من مجرد كونها آحاداً في قائمة المتغيرات إلى خصائص أسلوبية مائزة للنص.

وينبغي هنا إيراد عدد من الملاحظ المهمة:

الأول: أن قائمة المتغيرات الأسلوبية التي سبق إيرادها هي محصلة رصد وتأمل لعدد غير قليل من الدراسات الأسلوبية، وقد يكتسب بعضها صفة الكلية ***universal*** بحيث يمكن أن نصادفه في اللغات على اختلافها، وقد يكون لبعضها طابع من الخصوصية يجعله وقفاً على لغة بعينها، كما أن أهمية بعضها قد تتفاوت من لغة إلى لغة بحسب خصائص بنيتها وقوانينها.

الثاني: أن هذه القائمة ليست جامعة ولا مانعة، ولا يبعد أن يجتهد مجتهد فيضيف إليها أو ينقص منها، أو يعدل من العلاقات بين وحداتها بما

يؤديه إليه تأمله للنصوص واجتهاده في رصد خصائصها.

الثالث: من المحال أن يستخدم منشىء واحد لا في نص واحد ولا في مجموعة من النصوص جميع المتغيرات الأسلوبية التي سبق ذكرها، وإنما يتحقق التشكيل الأسلوبي باختيار عدد منها يتم باستخدامه تمايز الأساليب(٣٢).

الرابع: أن التشكيل الأسلوبي عملية مركبة تتم في نسيج متشابك معقد على جميع المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية في آن معاً.

الخامس: أن تَعقُّدَ عملية التشكيل الأسلوبي يقابله صعوبة مماثلة من جانب الباحث عند محاولته فك تداخلات النسيج، وتشخيص الخصائص المائزة، واستكناه دلالاتها.

السادس: أن المستويات السابق ذكرها تتفاوت في مدى طواعيتها للتشكيل الأسلوبي، وتحتل المتغيرات الدلالية قمة القابلية للتشكيل، يليها المتغيرات الصرفية والتركيبية، أما المتغيرات الصوتية فهي أكثر خضوعاً لنظام اللغة، ومن هنا تبدو مهمة الشاعر في التشكيل الأسلوبي صعبة بالقياس إلى غيره من المنشئين، وبها يتفاوت الشعراء في قدراتهم وخصائص شاعريتهم.

السابع: أن القول بقيام نص ما على متغيرات أسلوبية معينة لا ينفي إمكان وقوع أبدالها أو أضدادها من المتغيرات في النص نفسه، أو في غيره من نصوص المنشىء الواحد، وإنما الفيصل في تقويم دورها في التشكيل الأسلوبي هو لدرجة الشيوع وطرق التوزيع.

الثامن: أن الاختيار، والشيوع، والتوزيع، هي العوامل الثلاثة التي تحدد

متضافرة التشكيل النهائي لأسلوب النص، وبها تتحقق مفارقة النص للمعيار المعتاد.

هذه الملاحظ الثمانية هي أهم ما ينبغي اعتباره عند النظر في شأن المتغيرات الأسلوبية والطريقة التي تتحول بها من قائمة مجردة صماء إلى خصائص أسلوبية فاعلة في التشكيل الأسلوبي للنص. بقي أن نقرر أن جميع ما سبق إيراده مما هو واقع تحت تسمية المتغيرات الأسلوبية إنما يمثل القسيم الأول في عملية التشكيل الأسلوبي، ونعني به القسيم المقالي، وهذه الحقيقة تفتح باب القول في أمر القسيم الثاني وهو القسيم المقامي، وكلا القسيمين يرتبط بالآخر أوثق ارتباط، ومن ثم كان لابد أن نتخذ من مفهوم المقام ومحدداته *context parameters* موضوعا للفقرة الآتية.

٠٣/٢ أسلوبيات المقام

من جوامع الكلم التي تتردد في كتب السلف مقولتان، أولاهما: «**لكل مقام مقال**» والأخرى: «**البلاغة هي موافقة الكلام لمقتضى الحال**»، وقد اكتسبت هاتان المقولتان في القديم والحديث طابعاً تعليمياً، ولكنهما تقرران من الوجهة العلمية مبدأ تطبق على صحته جميع الاتجاهات والمدارس في العلوم اللسانية خاصة والإنسانية عامة، ألا وهو وجود علاقة لا يمكن تجاوزها - تنظيراً أو تحليلاً - بين المقال وما يكتنفه من ظروف ومواقف وسياقات اجتماعية، ولأمر ما جعل المفسرون والأصوليون من المعرفة بأسباب النزول أصلاً من أصول تفسير القرآن الكريم واستنباط الأحكام لا يقومان إلا به، وما المعرفة بأسباب النزول إلا استحياء للمقام لا مندوحة عنه لفهم المقال(٣٣).

وإذا كان تحليل المقال في سياقه المقامي واجباً في اللسانيات الاجتماعية والتاريخية والنفسانية فإنه في مجال التحليل الأسلوبي أوجب. لقد سبقت الإشارة إلى أن الاختيارات الأسلوبية لا تحكمها ظواهر اللغة الخالصة فحسب، بل تحكمها كذلك محددات المقام، ونعني بها الخصائص التي تحدد

الظرف الاجتماعي - المادي *socio-physical envelop* الذي سبق في إطاره الكلام؛ سواء أكان منطوقاً أم مكتوباً.

والعلاقة بين المقام والمقال تسير في اتجاهين على نحو مستمر؛ فكما أن المقال دليل على المقام، فكذلك تكون المعرفة بالمقام جوهرية لفهم المقال، وتظل العلاقة الجدلية قائمة بينهما طوال عملية الممارسة اللغوية. «فحين يتكلم زيد إلى عمرو يكون عمرو متهيئاً لاستنباط الطريقة التي صَنَّف بها زَيْد مقام الكلام، أي أنه - على سبيل المثال - سيلحظ نظرة زيد إلى مستوى الألفة بينهما، أو إلى ما ألزم زيد نفسه باتباعه في اثناء الكلام من التأدب اللائق، وسيؤدي ذلك إلى تأثير مرتد؛ أي ان الأفكار التي كوّنها زيد حول ما استنبطه عمرو من افكار عنه تؤثر في نظرة عمرو إليه، كما تؤثر أيضاً في تصنيفه هو «أي زيد» لمقام الكلام مع عمرو، ومن ثم تؤثر في أسلوبه»[٣٤].

وهكذا يتبين لنا أن العلاقة التي تحكم المقام والمقال - في الموقف الحي - ليست بالبساطة التي تبدو بها بادي النظر.

على أن ثمة جانباً آخر يزيد من تعقد تلك العلاقة، ذلك أن ثمة فنوناً من القول والكتابة؛ كالمعاريض والتوبيخ والسخرية وغيرها تعتمد في تشكيلاتها الأسلوبية وفي بلوغ غايتها من التأثير والإبلاغ على المفارقة القائمة بين أجزاء المقال[٣٥]، أو المفارقة القائمة بين المقال والمقام[٣٦]، وما ينشأ عن هذه المفارقات من خذلان للتوقع يتحقق به التأثير الأسلوبي المراد، ومن ثم فإن العلاقة بينهما يراد لها أن تُخَالِف قصداً عن المألوف والمتوقع، على نحو لا يتحقق الغرض من المقال إلا به، وهو نمط من العلاقة العكسية غير المباشرة لا يقل أهمية في هذا المجال عن العلاقة الإيجابية المباشرة بين المقولتين.

وبالنظر الى ما تتمتع به فكرة المقام من أهمية محورية في عملية

التشكيل الأسلوبي على النحو الذي سلف بيانه = وبالنظر الى أن اعتبار محددات المقام وإدخالها في المعادلة الإحصائية لتشخيص الأساليب تواجه الأسلوبيات الإحصائية بتحدٍّ حقيقي يندر مثله في التشخيص الإحصائي لأسلوبيات المقال - نقول: نظراً لما تقدم كان لزاماً أن نعرض بالبيان لهذه المحددات، وللكيفية التي يمكن أن تكون بها موضوعاً للمعالجة الإحصائية الأسلوبية.

ثمة محاولات مختلفة بذلها مشتغلون بعلوم اللسان وبالدراسات الاجتماعية لوضع صيغة جامعة لمحددات المقام تكون لها القابلية للتطبيق عند تصنيف المقامات والمقالات في مختلف اللغات، ولا شك أن الفروق الثقافية بين الجماعات الكبرى والجماعات الصغرى واختلاف المقامات في تفاصيلها الدقيقة ذات التأثير المحتمل على تشكيل الأسلوب، كل أولئك يجعل مهمة وضع التصنيف الجامع لمحددات المقام أمراً لا ينقاد للباحثين في يسر، ومن ثم لا وجود لصيغة نهائية أو مثالية من هذا النوع، وعلى من يستخدم أيّاً من هذه الصيغ المقترحة أن يعيد النظر فيها لاستيفاء ما يراه ناقصاً، واستبعاد العناصر غير ذات التأثير على الظاهرة موضوع الدراسة.

ولعل النموذج الذي اقترحه دافيد كريستال *D. Crystal* وديرك دافي *D. Davy* أن يكون من أكثر نماذج محددات المقام بساطة وشمولاً وقابلية للتطبيق في مجال تشخيص الأساليب، ويتخذ هذا النموذج الشكل الآتي[٣٧]:

(أ) محددات التفرد *individuality*

- اللهجة.
- العصر.

(ب) محددات الخطاب

- واسطة الاتصال *medium*.

«كتابة، كلام شفهي».

«واسطة بسيطة/واسطة مركبة».

- المشاركة *participation*

«أداء فردي، حوار».

«مشاركة بسيطة/مشاركة مركبة».

(ج) محددات المجال *province*

مثال: لغة العبادة، الإعلان، القانون...إلخ.

(د) محددات الموقف الاجتماعي

وتتصل بالمكانة الاجتماعية النسبية للمشتركين في عملية الاتصال، من حيث الرسمية، والتأدب، والقرابة، وعلاقات العمل.

(هـ) المحددات الشكلية *modality*

وتشكل ما يوجد من فروق في صيغة الاتصال كالرسائل، وبطاقات البريد، والملاحظات والبرقيات، والتقرير والمقالات العلمية، والمتون الدراسية.

(و) العوارض الشخصية *singularity*

وتختلف عما يندرج تحت عوامل التفرد من جهة كونها عوارض مؤقتة وطارئة ويمكن استخدامها في التلاعب أو المناورة، ويتم إقحامها في الموقف لإحداث تقابل لغوي محدد؛ ومثالها أن يلوى أحدهم لسانه بصيغة لغوية يقلد بها الطبقة الراقية أو لكنة أعجمية، أما عوامل التفرد فتمتاز بالدوام والثبات.

٠٤/٢ التشكيل الأسلوبي وثلاثية: المقام /المعنى/ المقال

عالج هذا البحث فيما مضى من فقرات جانب المتغيرات الأسلوبية المقالية، وجانب محددات المقام، مقترحاً أحد النماذج التي أثبتت كفاءتها في هذا الصدد، ونعني به نموذج كريستال ودافي على ما سبق بيانه.

بيد أن عملية التشكيل الأسلوبي لا يمكن حصرها في ثنائية المقال

والمقام، وذلك أن هذا الحصر إنما يغفل الضلع الثالث من مثلث التشكل الأسلوبي وهو جانب «المعنى» أو «المكون الدلالي»، كما يغفل الإشارة إلى الآلية ***mechanism*** التي تتحول بها المعاني إلى «نظم نحوية»، ثم إلى «مبان نحوية» و«أحداث مقالية» وتتمثل تلك الآلية في وظائف اللغة ***language functions***. وقد تولى هاليداي تحديد دور «المكون الدلالي» و«وظائف اللغة» في تشكيل الخصائص المائزة للمقال، وقدم صيغة لهذه العلاقة تستحق التوقف عندها بشيء من البيان(٣٨).

يميز هاليداي ما بين وظائف اللغة عند الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة، وما يطرأ على هذه الوظائف من تطور بنمو الطفل وانتقاله إلى مرحلة النضج. ويرى هاليداي أن الوظائف اللغوية عند الطفل مرتبطة بحاجاته ارتباطاً مباشراً، ومن ثم نرى لديه شكلاً لغويّاً واحداً يتكرر كلما أراد التعبير عن حاجة بعينها دون اعتبار للأبدال الأخرى المتاحة، وبذلك يمكن القول إن النظام اللغوي عند الطفل في طفولته الباكرة يتشكل من مجموعة من التنوعات المشروطة والمقيدة تَقيُّداً مباشراً بالمواقف والمقامات، أي أن ما يريد الطفل أن يعبر عنه هو الذي يحدد التركيب اللغوي تحديداً مباشراً.

وخلال المسار الذي يقطعه الطفل نحو النضوج تتوارى الوظائف المتعددة تدريجيا ليحل محلها نظام وظيفي هو أمعن في الرمزية والتجريد، وإن كان أبسط في التركيب من سابقه، ويتشكل هذا النظام من ثلاث وظائف كبرى ***macrofunctions*** هي:

(١) الوظيفة التصورية ***ideational***.

(٢) الوظيفة التعاملية ***interpersonal***.

(٣) الوظيفة النصية ***textual***.

يتمثل جوهر «الوظيفة التصورية» في التعبير عن التجربة وعما يتضمنه الموقف من تقويم للأحداث والأشخاص والأفكار، ومن جوانب عاطفية

تأثيرية، ويؤخذ من ذلك أن هذه الوظيفة معنية بالتعبير عن التجربة تعبيرا يشمل العمليات التي تجري داخل نفس الإنسان وخارجها؛ أي يشمل الظواهر القائمة في العالم الخارجي وظواهر الوعي البشري، كما يشكل العلاقات المنطقية التي يمكن استنباطها من هذه الظواهر.

وتعبر «الوظيفة التعاملية» عن دور المتكلم في مقام الكلام، وما يلزم به نفسه من قيم وأعراف في تعامله مع الآخرين، وهذه الوظيفة من وظائف اللغة هي التي تعين على تأسيس العلاقات الاجتماعية وترسخها، وهي التي من خلالها تتحدث الفئات الاجتماعية وتتشكل وتقوى شخصية الفرد؛ إذ إن تمكينه من الاتصال بالآخرين والتعامل معهم يعينه على التعبير عن ذات نفسه وعلى تطويرها.

أما «الوظيفة النصية» فتختص ببناء الحدث اللغوي، أي «المقال»، وذلك باختيار الجمل المناسبة للمقام، ولقوانين النحو، ولتنظيم المحتوى بطريقة منطقية مترابطة تتسق مع عملية الاتصال في مجموعها.

وتتكامل هذه الوظائف الثلاث الكبرى لتقوم، من خلال نظرية نحوية قائمة للغة بعينها، بإقامة علاقات مفصلية بين «المكون الدلالي» من جهة، وكل من المكونين «الاجتماعي» و«اللغوي» من جهة أخرى، ويرى هاليداي أن «الدلالة» تمثل مستوى تركيبياً وسيطا بين أوجه الاستعمال الاجتماعية للغة والأشكال اللغوية؛ أي أنه إذا غاب هذا العنصر الدلالي الحاسم فإن أي شكل لغوي يمكن أن يعبر به عن أي وجه من وجوه استعمال اللغة؛ ومن ثم تكون الوظائف الكبرى للغة - كما سبق البيان - آلية تتحول بها المعاني إلى «نظم نحوية»، ثم في نهاية الأمر إلى «مبان نحوية» و«أحداث مقالية». وفي الشكل الآتي تمثيل للعلاقة بين العناصر المكونة لثلاثية التشكيل الأسلوبي: المقام والمعنى والمقال.

ونحاول الآن أن نلتمس في هذا الشكل توضيحا للآليات والعلاقات المتضمنة في عملية التشكيل الأسلوبي، ولنبدأ قراءة الشكل من اليمين:

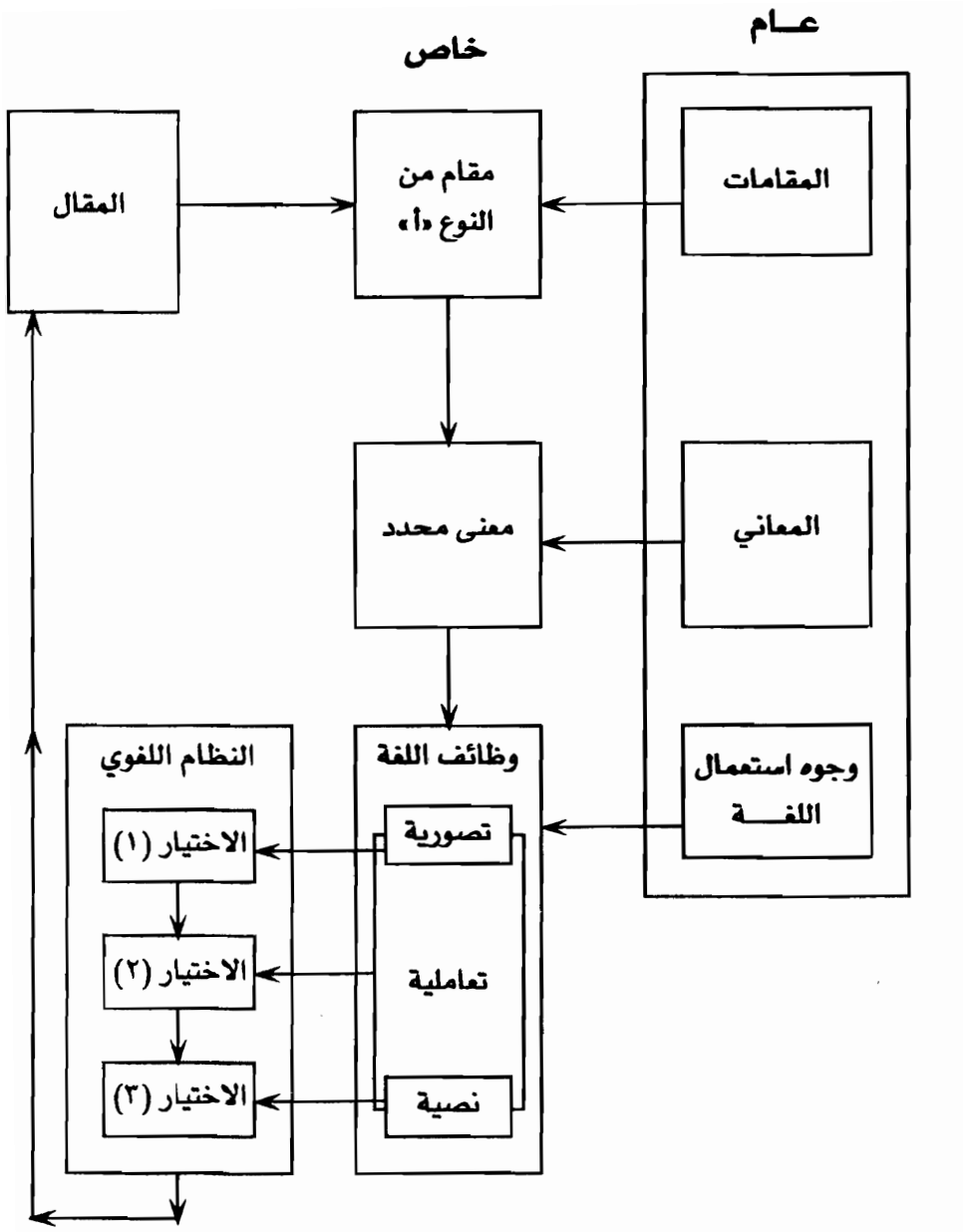

ثلاثية التشكيل الأسلوبي

يبدأ الشكل في أقصى اليمين بما هو عام من مقامات ومعان واستعمالات في اللغة. ويعمد المتكلم أو المنشىء إلى هذا «العام» فيقوم بعزل عدد محدود من مجموع المقامات الممكنة (وقد اكتفى الرسم بالإشارة إلى مقام واحد منها على سبيل التمثيل، وأطلق عليه تسمية المقام «ا»)، ثم يقوم باختيار ما يناسب المقام المختار من المعاني، وكذلك باختيار وجه واحد من وجوه الاستعمالات اللغوية الممكنة يناسب ما وقع عليه اختياره من مقام ومعنى. وبهذه الاختيارات الثلاثة تتحدد الوظائف اللغوية ودورها، ويدخل جميع ما وقع عليه اختيار المنشىء في دائرة ما هو «خاص». ثم إن كل وظيفة من الوظائف الثلاث تتطلب إجراء اختيارات معينة من مجموع النظام اللغوي للغة المعنية، ومن مجموع ذلك كله يتشكل المقال الذي يتم تشكيله وصياغته للتعبير عن مقام بعينه.

ونعود الآن إلى نموذج كريستال ودافي لنتعرف - من خلال استطلاع الشكل السابق - تلك العلاقة القائمة بينه وبين نموذج هاليداي، وحينئذ سيتبين لنا أن نموذج كرستال ودافى وما شاكله يحتل في شكل هاليداي المربع الأول مما هو «عام» وأن إعمال محدداته في تشكيل مقام بعينه ومقال بعينه يحتل المربع الأول مما هو «خاص»، وأنه باستخدام كلا النموذجين تتكامل العناصر اللازمة لوصف عملية التشكيل الأسلوبي بعناصرها الثلاثة: المقام والمعنى والمقال.

بقيت كلمة أخيرة تتعلق بإعمال نموذج كريستال ودافي في تحديد المقامات، فبعض أوصاف المقام قد تتلازم حيث يمكن بالنص على وجود أحدها حجب أوصاف أخرى بطريق التضمن، أو استبعاد أوصاف أخرى بطريق التنافي، أي أن بعض الأوصاف قد يتضمن - أو قد ينفي - بالضرورة أوصافاً أخرى. ويوجب هذا علي الباحث أن يقوم بتنظيم محددات المقام بحيث يقتصر على المحددات الأساسية دون حشو وفضول، فلا يضيف إليها ما هو معلوم وجوده بالضرورة، أو ما هو معلوم غيابه بالضرورة، هكذا يرتبط

المقام بالمقال على نحو يتحدد فيه المقال بالمقام، ويستكشف فيه المقام من خلال المقال[٣٩]، ولعل حاجتنا إلى هذين الأمرين جد ملحة لاسيما عند الدراسة الدلالية والأسلوبية للنصوص المدونة في تراثنا القديم.

٠٥/٢ التشخيص الأسلوبي

فرق ما بين التشكيل الأسلوبي *stylization*، وهو ما سبق الحديث عنه، والتشخيص الأسلوبي *stylistic diagnosis* الذي هو موضوع هذا المطلب هو أن الأول عمل تركيبي يقوم به المنشىء، أما الثاني فنشاط تحليلي يقوم به الباحث. وهدف الأول إنتاج النص، أما هدف الثاني فهو الكشف عن الهوية الأسلوبية للنص. ومادة الأول هي المتغيرات الأسلوبية، أما مادة الثاني فالتصورات والإجراءات المنهجية. وكما يقوم التشكل الأسلوبي على محاور الاختيار والتوزيع والشيوع فلا بد أن يقابل ذلك من جهة الباحث عمل يستكشف به أجدر المتغيرات الأسلوبية بأن تكون خصائص أسلوبية مائزة للنص، أي تلك التي يمكن أن توصف بأنها اختيارات للمنشىء، كما يستكشف درجات شيوع هذه الاختيارات وأنماط توزيعها.

وإذا كانت تقنيات المعالجة الإحصائية من الكفاءة بحيث تعين الباحث على الكشف عن درجات الشيوع وأنماط التوزيع فإن القطع باختيارات معينة للمنشىء أمر هو من الصعوبة بمكان، وثمة حالات نادرة - بالنسبة لأدباء العربية - يصرح فيها المنشىء باختياره قولا أو كتابة، كما أن من الممكن في حالات أخرى الاستدلال بمسودات النصوص التي أعمل فيها المنشىء قلمه بالاستبقاء والاستبعاد[٤٠]، على أن الباحث في غيبة مسودات النصوص - وهو الظرف الغالب - لا يمكنه أن يعثر على دليل مباشر يحدد الخصائص المستبعدة، علماً بأن الاستبعاد له في ميزان التشخيص الأسلوبي ما للاستبقاء من أهمية، وإذن فليس أمام الباحث إلا طريق افتراض الفروض واختبارها على ما سيأتي بيانه.

ويهدف التشخيص الأسلوبي الإحصائي إلى تحقيق غايات ثلاث تتدرج هرمياً على النحو الآتي:

(١) الوصف الإحصائي للأسلوب للنص بهدف الكشف عن الخصائص الأسلوبية المائزة فيه.

(٢) التحليل الإحصائي للنص.

(٣) الحكم التقويمي، أو ما يمكن الاصطلاح على تسميته «نعوت الأسلوب».

وترجع خاصية التدرج والهرمية بين هذه الغايات إلى أن الوصف أساس لا غنى عنه في التحليل، وأن كليهما أساس لا غنى عنه في الحكم والتقويم، ولدارس الأسلوب دراسة إحصائية أن يستبعد الغاية التقويمية بالكلية، وأن يقنع في عمله بالوصف والتحليل؛ إما لأن الحكم والتقويم خارجان عن مهمة البحث؛ كما في البحوث الهادفة إلى الكشف عن المؤلف المجهول[٤١]، أو ترجيح نسبة نص ما إلى منشىء بعينه من بين عدد من الاحتمالات البديلة، وإما لأن الوصف والتحليل قد لا يؤديان إلى حكم تقويمي يطمئن الباحث إليه. ويحصل من ذلك أن الغايتين الأوليين متلازمتان غالبا، أما الغاية الثالثة ففير لازمة على وجه الضرورة. بيد أن الأبحاث التي تتغيا تمييز نعوت الأساليب لا مندوحة لها من التوغل في مجال الحكم التقويمي، شريطة أن تُسَلِّمَ مقدمات الوصف والتحليل إلى حكم موضوعي منوط بأوصاف ظاهرة منضبطة.

وتنتظم إجراءات التشخيص الأسلوبي في مراحل ثلاث:

الأولى: مرحلة الفرض، وفيها يحدد الباحث المتغيرات الأسلوبية التي يرجع مسؤوليتها عن التميز الأسلوبي للنص المدروس، اعتماداً على خبرته واطلاعه على ما سبق من دراسات، أو على وضع استجابات عدد من المتلقين موضع الاختبار.

الثانية: مرحلة اختبار الفروض، وتقوم على معالجة النص المدروس إحصائيا بهدف إثبات صحة الفروض أو بطلانها، وتشتمل هذه المرحلة على

جانبين: أولهما جانب الوصف الإحصائي، والثاني جانب التحليل الإحصائي، وسنخص هذه المرحلة ببيان فيه شيء من التفصيل؛ إذ هي الغاية الأساسية من هذا البحث.

الثالثة: مرحلة الاستنتاج، وهي الثمرة المرجوة من وضع الفروض واختبارها.

٠٦/٢ المعالجة الأسلوبية الإحصائية للنصوص

أشرنا في غير هذا البحث إلى أن كثيراً من الدراسات والرسائل الجامعية التي اعتمدت الوسيلة الإحصائية لمعالجة النصوص، ولاسيما نصوص الأدب لم تأخذ من الإحصاء إلا وظيفته البدائية الأولي، ونعني بها وظيفة التعداد أو الحصر ***counting***[٥٠]. وهذه الوظيفة - وإن كانت من أساسيات العمل الإحصائي - ليست إحصاء ***statistics*** بالمفهوم العلمي المنتج، فلقد تجاوزت وظيفة الإحصاء عملية الحصر والتعداد الإجمالي للمفردات وأقسام الكلام وأنواع الجمل وغير ذلك، لتعطي مزيداً من البيانات القابلة للتوظيف في مجال الكشف عن أدق خصائص النص على المستويات التحليلية المختلفة كافة. ليست الغاية إذن هي الحصول على أرقام مطلقة عارية من الدلالة، ولكنها الوصول إلى الأرقام والبيانات النسبية القادرة على إنتاج مقارنات دالة.

واذا كانت مرحلة اختبار الفروض هي المرحلة التي يتجلى فيها دور المعالجة الإحصائية للنصوص فإن ذلك لا ينبغي أن يحجب عنّا حقيقة مهمة؛ وهي أن التدخل الإحصائي يبدأ مع مرحلة وضع الفروض وربما قبلها. إننا في الدرس الإحصائي أمام أحد خيارين: فإما أن نخضع للفحص مادة تمثل مجتمعاً إحصائيّاً كاملاً ***statistical population***؛ كديوان شعر، أو عمل أدبي برمته، أو مدونة كاملة ***corpus***. وإما أن نستغني عن ذلك - مختارين أو مجبرين - باختيار عينات ***samples*** يشترط فيها أن تكون جيدة التمثيل

للمجتمع الإحصائي المطلوب دراسته. واختيار العينات - وهو الظرف السائد - مطلب له ضوابطه وقواعده في مبحث العينات والاحتمال؛ حيث تتحدد خصائص العينة وحجمها بالنسبة للمدونة أو المجتمع الإحصائي، ومن هنا فإن الإحصاء يبدأ غالباً قبل مرحلة الوصف والتحليل، أي عند اختيار العينات المدروسة. وعلى الذي تلجئه ظروف بحثه إلى اصطناع المعالجة الإحصائية - وليس له بها سابق خبرة كافية - أن يناقش مع بعض المتخصصين في الإحصاء مسألتين مبدئيتين:

أولاهما: تحديد نوع العينة وحجمها، فالحل العلمي الدقيق لهذه المسألة يوفر على الباحث وقتاً طويلاً وجهداً مضنياً قد يضيعهما بلا جدوى، كما أنه يستنقذ الباحث من متاهات أحرى به أن يتجنبها من أول الطريق.

والأخرى: هي اختيار أساليب المعالجة الإحصائية المناسبة لاختبار فروضه ولنوع العينة وحكمها.

ويتصل بما سبق أوهام تشيع في بعض الدراسات الإنسانية التي تستخدم المعالجة الإحصائية:

منها: ما سبق أن ذكرنا من الخلط البين بين التعداد والإحصاء.

ومنها: الاعتقاد بأن الخطأ في اختيار نوع العينة الجيدة التمثيل يعوضه زيادة حجم العينة. والحق أن الأمر على النقيض تماماً؛ إن زيادة حجم العينة -إذا بني على خطأ في اختيار نوعها - يزيد من فرص فساد النتائج.

ومنها: الاعتقاد بأن هذا النوع من الدراسات إنما يتفاضل بحسب ما تمتاز به الطرق الإحصائية المختارة من دقة. والحق أن مقاييس التفاضل هو موافقة الطرق المستخدمة لطبيعة البيانات العددية الخاضعة للمعالجة[٤٣].

وليس ينتظر من مثل هذا البحث تقديم تعريف مفصل بالطرق الإحصائية الممكن استخدامها في دراسة الأسلوب، فمكان ذلك هو متون

الإحصاء. لكن ذلك لا يعفي من محاولة لإضاءة هذه الطرق على نحو يزيل الوحشة القائمة بين كثير من النقاد واللسانيين وهذا الأسلوب المنضبط في معالجة النصوص.

وما دام مفهوم الدرس الإحصائي للأسلوب يتضمن بالضرورة مفهوم المقارنة بين أكثر من متغير أسلوبي في نص واحد، أو بين متغير واحد في أكثر من نص، أو بين أكثر من متغير في أكثر من نص - فإن هذا المفهوم يستدعي طرقاً إحصائية معينة تفيد في تحقيق التشخيص الأسلوبي، سواء على مستوى وصف النص أو على مستوى تحليله.

نبدأ الآن أولاً بتحديد لأهم الطرق الإحصائية المستخدمة في الوصف، ثم نُثَني بما يستخدم منها في التحليل أو «الاستدلال» الإحصائي. وتشمل طرق الوصف إمكانات كثيرة أهمها وأكثرها شيوعاً في الإحصاء الأسلوبي واللساني ما يأتي:

أولاً: مقاييس الوصف الإحصائي:

(١) قياس كثافة المتغير الأسلوبي *density*

ومثاله قياس كثافة نوع معين من أنواع الجمل: «الاسمي / الفعلي / البسيط / المركب / المعقد / الإنشائي/ الخبري». ويتحقق بقسمة عدد الجمل من النوع المراد قياسه على المجموع الكلي لعدد الجمل المكونة للنص(٤٤). ومن ذلك في العربية قياس كثافة المجاز ***density of metaphor*** بقسمة عدد المركبات المجازية على العدد الكلي للمركبات اللفظية المجازية وغير المجازية في النص(٤٥).

(٢) قياس النسبة بين متغيرين أسلوبيين *ratio*

وذلك بقسمة تكرارات أحدهما على تكرارات الآخر. ومن ذلك قياس

نسبة الأفعال إلى الصفات «معامل بوزيمان»[٤٦]، أو نسبة الجمل البسيطة إلى المركبة، أو نسبة المركبات المجازية إلى المركبات الحقيقية.

(٣) قياس النزعة المركزية للمتغيرات *centeral tendencies*

وبيان ذلك أن تميز نص أو منشىء ما باستخدام جمل طويلة مثلاً لا يعني انعدام الجمل القصيرة، بل كل ما يعنيه أن ثمة نزعة مركزية غالبة إلى استخدام الجمل الطويلة مع وجود إمكان محتمل لورود الجمل القصيرة بتكرارات أقل. وهكذا الأمر في رصد الخواص الأسلوبية الأخرى. وأهم مقاييس النزعة المركزية، الوسط الحسابي *arithmatic mean*، والوسيط *median*، والمنوال *mode*، والوسط الهندسي *geometrical mean*.

(٤) قياس تشتت بيانات المتغيرات *dispersion*

حين تتفق النصوص في نزعة مركزية واحدة فإن ثمة احتمالات لإمكان التمييز بينها باستخدام مقاييس التشتت، أي قياس الدرجة التي تتجه بها البيانات الرقمية للانتشار حول قيمة وسطى. ومن أهم مقاييس التشتت: المدى *range*، والتباين *variance*، والانحراف المعياري *standard deviation*[٤٨].

(٥) قياس التوزيع الاحتمالي للمتغيرات *probabilistic distribution*

ويقصد به قياس تكرارات متغير أسلوبي ما؛ وليكن المتغير «أ» بوصفه واحداً من أبدال متاحة ولتكن «أ،ب، ج..ن» في ارتباطه بمقام معين. وسيأتي مناقشة النموذج الرياضي الذي يمكن الاحتكام إليه في وصف الأسلوب عند تعدد الاحتمالات.

(٦) قياس معامل الارتباط بين المتغيرات

ومثاله قياس ارتباط الحدوث بين متغيرين أسلوبين؛ كالارتباط بين طول

الجملة والبساطة أو التركيب فيها. أو بين متغيرات أسلوبية معينة ومتغيرات المقام؛ كالارتباط بين طول الجملة واختلاف الوسط الناقل *media*. أو بينه وبين اختلاف شكل النص؛ (بين البرقية والرسالة البريدية). أو بين المتغيرات الأسلوبية والأحكام النقدية التقويمية؛ كالارتباط بين طول الجملة أو تنوع المفردات والحكم بصعوبة الأسلوب(٤٩).

ثانياً: طرق الاستدلال الإحصائي:

بيّنا - فيما سلف - أهم طرق الوصف الإحصائي وأكثرها شيوعاً في الدراسة الإحصائية للأسلوب، وقد يكون الوصف كافياً بذاته ليشكل أساساً مقنعاً لاختيار المتغير الأسلوبي أو العلاقة بين المتغيرات، وتحديد أهميتها في التشخيص الأسلوبي لنص ما، إما بالاعتراف بها سمة مائزة للنص، وإما باستبعادها وعَدِّها من السمات الفاضلة *redundant features* . وأمثل الحالات التي يكتفى فيها بالوصف الإحصائي هي تلك التي يجري فيها الوصف على المجتمع الإحصائي. أما عند اللجوء إلى فحص عينات من المجتمع الإحصائي فقد تنشأ الحاجة إلى استجلاء الدلالة الإحصائية للبيانات المستخرجة من العينات بغية استنتاج المميزات الرئيسة للأصل «أو المجتمع الإحصائي»، وحينئذ ينحو الباحث نحو التعميم العلمي للظاهرة التي يبحثها، ويهدف إلى استنتاج خواصها الإحصائية في صورتها العامة.

ويسمى هذا الضرب من الفحص **الاستدلال الإحصائي**، لأنه يستدل به على الخواص الإحصائية للأصل من الخواص الإحصائية لإحدى عيناته أو بعضها؛ أي أنه يستنبط صفات الكل من الجزء أو الأجزاء التي تنطوي تحته. والمشكلة لا تقف عند هذا الحد، بل تمتد في جوهرها إلى الكشف عن مدى صحة ذلك الاستنتاج ودلالته الإحصائية، فنستطيع أن ندرك مدى ثقتنا في تعميم نتائج الأبحاث المختلفة التي نقوم بإجرائها(٥٠).

وجدير بالذكر هنا أن بعض ما سلف بيانه من طرق الوصف الإحصائي

صالح للاستخدام في مجال الاستدلال الإحصائي؛ ومن أهمها قياس التباين والانحراف المعياري ومعامل الارتباط. وبقي أن نعرض لمقياس يعتمد عليه اعتماداً كبيراً في اختبار الدلالة الإحصائية أسلوبيّاً ولغويّاً وهو مقياس كاي٢.

(١) مقياس كاي ٢: *Chi-Square*[٥١]

مقياس كاي٢ هو من مقاييس التوزيعات الحرة التي لا تعتمد على شكل التوزيع التكراري، ويكثر استخدامه في البحوث الأسلوبية واللغوية الإحصائية لاختبار دلالة التكرارات على المستوى الصوتيمي، وإن كانت إمكانات استخدامه أوسع من ذلك بكثير. وتقوم فكرة المقياس على اختبار دلالة الارتباط بين ظاهرة ما والبيانات العددية المتعلقة بتوزيعها؛ ومثال ذلك: الارتباط بين جنس المتكلم ذكراً أو أنثى واشتمال الكلام على ظواهر صوتية أو تركيبية وأسلوبية معينة، كترقيق المفخمات، أو زيادة عدد الأفعال على عدد الصفات، أو شيوع الجمل غير التامة باستخدام الإضراب أو الالتفات أو الاستدراك في الكلام.

ونحن - في هذه المسألة - بين فرضين: إما أن الارتباط بين جنس المتكلم وهذه الظواهر هي ارتباط منعدم، ويسمى هذا الفرض: فرض العدم أو الفرض الصفري ***null hypothesis***، وإما أن يكون ثمة ارتباط دال بين الأمرين. ويقوم المقياس باختبار فرض العدم. وينشأ عن رفض فرض العدم قبول الفرض البديل «أي إثبات وجود العلاقة»، كما أن عكس ذلك أيضاً صحيح. ويتم الاختبار بإدخال التوزيع الفعلي «أو التوزيع المُشَاهد» للظواهر مع التوزيع المتوقع، ثم تربيع ناتج الطرح وقسمته على الرقم المتوقع. وتتم هذه العملية بالنسبة لكل خانة من خانات الجدول، ثم نقوم بإيجاد المجموع الكلي لنواتج هذه العملية في جميع خانات الجدول.

وتقدم لنا المعادلة السابقة طريقة حساب مقياس كاي٢. أما حساب دلالة المقياس «أي حساب المستوى الذي يمكن عنده رفض فرض العدم»

فيلزم له حساب درجة الحرية *degree of freedom*؛ «وهي حاصل ضرب عدد الصفوف الأفقية في جدول التوزيع المعني باستثناء الصف الخاص بالمجموع الكلي، مطروحاً منه واحد صحيح × عدد الأعمدة الرأسية للجدول باستثناء عمود المجموع الكلي، مطروحاً منه واحد صحيح. وثمة جداول إحصائية جاهزة تحدد المستوى الذي يمكن عنده رفض فرض العدم «أي إثبات العلاقة» مع كل درجة من درجات الحرية.

(٢) مقياس النسبة الحرجة *Z-score*[٥٢]

يفيد هذا المقياس في إجراء حساب مباشر لدلالة فرق المتوسطات؛ أي لتحديد ما إذا كان الفرق بين متوسطي مجموعتين من القيم كافياً لكي يُعدَّ دالاً من الوجهة الإحصائية أم لا. ويتطلب هذا المقياس معرفة ما يأتي:

(أ) متوسط القيم في المجموعتين المعنيتين.

(ب) عدد المشاهدات في كل مجموعة.

(ج) حساب درجة التباين *variance* لكل مجموعة (مربع الانحراف المعياري).

أما المعادلة الخاصة به فتتكوَّن بإيجاد: الفرق بين متوسطَيْ قيم المجموعتين، ثم قسمته على الجذر التربيعي لحاصل جمع درجة تباين المجموعة الاولى، مقسوماً على عدد المشاهدات الخاصة بها + درجة تباين المجموعة الثانية مقسوماً على عدد المشاهدات الخاصة بها.

تلكم هي أهم الطرق الإحصائية المعتبرة عند اللسانيين والأسلوبيين في معالجة النصوص اللغوية، وننتقل الآن إلى التعريف بمفهوم النموذج الرياضي في التشخيص الأسلوبي وأنواعه.

٧/٢. النماذج الرياضية للتشخيص الأسلوبي

يكثر ظهور المعادلات الرياضية في الدراسات الإحصائية للأسلوب،

ويشكل ذلك حاجزاً نفسياً بين كثير من المهتمين بأمر النص اللغوي - والأدبي خاصة - وهذا النوع من الدرس العلمي، وربما كان للألفة في ذلك دخل كبير. وقد أمحضت هذه الفقرة لمناقشة فكرة النماذج الرياضية المستخدمة في التشخيص الأسلوبي *mathematical models*، وأنواعها، وكيفيات استخدامها في فحص الأساليب.

يقصد بالنموذج الرياضي الصياغة التجريدية للعلاقة القائمة بين المتغيرات الأسلوبية على النحو الذي تشكل به خاصية أسلوبية مائزة. وبذلك يكون النموذج الرياضي صياغة تجريدية للمقياس. وينشأ مما سبق توقع اختلاف النماذج الرياضية الأسلوبية بحسب حظها من التجريد أو البساطة؛ فأبسط النماذج هو ما كان خاصّاً بالكشف عن خاصية أسلوبية واحدة. أما حين يضبط النموذج العلاقة بين أكثر من خاصية أسلوبية فمن المتوقع أن تكون المعادلة أشد تركيباً حتى مع افتراض وحدة المقام. أما إذا اختلفت مواصفات المقام، واختلفت، تبعاً لذلك، عدد الخصائص المفحوصة وعلاقة بعضها ببعض من جهة، وعلاقتها بالمقام من جهة أخرى، فحينئذ يكون على النموذج أن يخطو في سلم التركيب درجة أعلى من سابقيه.

وتتنوع النماذج الرياضية المستخدمة في فحص الأسلوب باعتبار آخر، ونعني به تعدد فروع الرياضيات نفسها. وقد حددها هـ.ب. إدموندسون ***H. P. Edmundosn*** فنسلكها في نوعين رئيسين هما: النماذج التقريرية *deterministic*، والنماذج الاختيارية *stochastic models*.

وتشمل النماذج التقريرية بحسب تصنيف إدموندسون[٥٣]:

(١) النماذج الهندسية *geometric models*؛ وتمثلها بحوث هيردان *Herdan*[٥٤].

(٢) النماذج التحليلية *analytic modles*؛ وتمثلها بحوث زيبف *Zipf*[٥٥].

(٣) النماذج المنطقية *logical models*؛ ومن دعاتها لويس ميليك *Louis Milic*[٥٦].

(٤) النماذج الجبرية *algebraic models*؛ ومنها دراسات هايس *Hayes*[٥٧].

أما النماذج الاختيارية فتشمل:

(١) النماذج الاحتمالية *probabilistic models*.

(٢) النماذج الإحصائية *statistic models*.

ويمثل هذين الاتجاهين أودنى يول *O. Yule* ولوبومـوار دوليـچـيل *L.Dolezel*.

ويرى د. د. تالنتير *D. D. Tallentire* أنه لا بأس باتخاذ هذا التصنيف أساساً للنظر. بيد أنه أورد عليه ملحظين:

أولهما: «أن هذه الأنواع ليست منقطعة الصلة بعضها ببعض كما يوحي بذلك الرسم التوضيحي الذي قدمه إدموندسون، فالمنطق والتحليل أساسيان لنماذج الاحتمالات والنماذج الإحصائية، كما أن هذين النوعين هما فرع واحد من فروع الرياضيات».

والملحظ الثاني فحواه أن كل فرع من الفروع الستة يمد الدراسات الأسلوبية بنموذج محدد. وهذا لا ينفي إمكان استخدام توليفات من هذه النماذج الأساسية في دراسة المشكلة الواحدة، وقد أنجزت دراسات ناجحة باستخدام توليف من هذه النماذج[٥٨].

وتتفاوت النماذج التقريرية بأنواعها المختلفة: الهندسية والتحليلية والمنطقة والجبرية في قدرتها على استيعاب العلاقات في التشخيص الأسلوبي، فأقلها عطاء وشيوعاً النموذجان الهندسي والتحليلي، وليس كذلك المنطقي والجبري، فهما - بهذا الترتيب - أكثر النماذج شيوعاً. ويستفاد مما سبق أمور:

أولها: أن مفهوم النموذج الرياضي في التشخيص الأسلوبي أعم من مفهوم النموذج الإحصائي الاحتمالي، أو أن التشخيص الإحصائي الاحتمالي هو واحد من عدة نماذج رياضية ممكنة التطبيق في مجال التشخيص

الأسلوبي. (ويلحظ هنا أننا عددنا النموذجين الإحصائي والاحتمالي بحسب تصنيف إدموندسون نموذجاً واحداً).

ثانيها: أن موضوع هذا البحث يوجب علينا أن نصرف اهتمامنا الأصيل إلى معالجة النموذج الرياضي الاختياري. أما النماذج الرياضية التقريرية فمجالها هو دراسة التشخيص الأسلوبي بإطلاق، وليس خصوص التشخيص الأسلوبي الإحصائي.

ثالثها: أن الملحظ السابق - وإن كان صحيحاً بوجه عام - يَرِدُ عليه استثناء فيما يتصل بالنموذج الجبري، لأسباب: منها قدرته على حصر التنوعات اللغوية التي تشكل قائمة الاختيار، أو تحدد مجال الاحتمالات التي يمكن تصنيفها إلى «تعبير نمطي» و«تنوعات انحراف». كما أن ثمة صلة نحوية بين النموذج الجبري والأنحاء الجبرية، ولاسيما النحو التوليدي التحويلي. وسترى حين نعرض لمشروع دوليچيل في التشخيص الأسلوبي الإحصائي احتفاءه الشديد بمقولات النحو التحويلي، وإيمانه بقدرته على تزويد النظرية الأسلوبية الإحصائية بما يُمَكِّنها من أداء مهمتها على الوجه المأمول. لذلك كان من المفيد - فيما نرى - أن نعرض بشيء من التفصيل للنموذج الرياضي الجبري من بين النماذج التقريرية، وبتفصيل أشد للنموذج الإحصائي الاحتمالي، إذ هو المقصود بالأصالة.

أولاً: النموذج الجبري:

الأنحاء الجبرية - ومن بينها الطراز التوليدي التحويلي - وثيقة الصلة بالرياضيات من جهة، وبالمنطق من جهة أخرى؛ إذ إن قِوامها هو استخدام نماذج شكلية «أو صُورية» في اللسانيات النظرية وفي الوصف التحليلي لتراكيب اللغة.

وعلى الرغم من أن استخدام الصياغة الشكلية يُنحِّي غالباً قضية التنوعات الراجعة إلى تمايز الأفراد واختلاف المقامات - فقد أثبت النحو التوليدي قدرة على استيعاب التنوعات من خلال استخدامه لمقولتي التوليد والتحويل. وترجع أهميته في هذا المجال إلى اهتمامه بالمستوى التركيبي (أي

مستوى النَّظْم) *syntactic level*، وهو مستوى يحظى بعناية الأسلوبيين الذين يقدمون الإيثارات التركيبية على الخيارات المعجمية في تشخيص الأساليب. وقد وجد هؤلاء ضالتهم في كثير من مقولات التحويليين مثل مقولة الكفاءة والأداء *competence /performance*. ومقولة البنية الباطنة والبنية الظاهرة *deep/surface structure*، بالإضافة إلى الإجراء التحليلي المتمثل في قواعد التحويل *transformational rules*. وكان في ذلك عون لهم على تمييز الفروق بين الأساليب بطريقة علمية منضبطة.

ولقد دفعت الحاجة إلى تطويع قواعد التحويل للدرس الأسلوبي بعض العلماء مثل وليام لابوف *W. Labov* إلى القول بوجوب التمييز بين نوعين من القواعد أولهما القواعد الملزمة (أو ما نؤثر تسميته قواعد الوجوب *categorical rules*)، والقواعد الاختيارية (ونسميها قواعد الجواز *optional rules*). ورأى أن الحاجة ماسة إلى نوع من التحليل النحوي يمكن به رصد القواعد التي تعمل القواعد بنسبة مئوية معينة من الحالات وتتخلف عن العمل في الحالات الباقية. ويلحظ إنكيفست *Enkvist* أن اقتراح لابوف قد أطلع الباحثين على مثال للكيفية التي يمكن بها تزويد النحو التحويلي بقواعد تقيس الاحتمالات قياساً كمياً. وها هو ذا تلخيص للمعادلة الرياضية الإحصائية التي اقترحها لابوف(٥٩).

يبدأ لابوف فيلحظ أن القواعد السائدة في النحو التحويلي تتخذ صيغة عامة هي:

$$X \text{ ———————— } Y / A - B$$

وتفسير ذلك أنه حيثما ترد X في الوسط A–B فإن كتابتها تعاد لتصبح Y. ولا تعمل القاعدة إلا إذا توافر هذا الشرط. وتسمى مثل هذه القواعد بالقواعد أو التعليمات الواجبة الاتباع *categorical instructions*، بيد أننا إذا أدخلنا في التحليل قواعد جوازية *optional rules* – على نحو ما فعل تشومسكي في تصوره الأول الذي نشره عام ١٩٥٧ – أمكننا أن نتجنب الوقوع في تلك المشكلة المويصة، مشكلة تحديد ظروف الإعمال والإهمال بالنسبة

للقاعدة. ويرى لابوف أن الحل الأمثل هو إدخال قواعد للتنوع ***variable rules*** تتضمن كمية محددة يرمز إليها بالرمز φ. وتشير هذه الكمية إلى التمثيل النسبي للحالات التي تنطبق عليها القاعدة، بحيث تكون هذه الحالات جزءاً من تركيب القاعدة نفسها. وهذا التمثيل النسبي هو نسبة الحالات التي تنطبق عليها القاعدة بالفعل بالنسبة إلى المجموع الكلي للجمل أو أحداث الكلام التي يمكن أن تنطبق عليها القاعدة بالشروط التي حددتها للوسط، إذا افترضنا أنها من القواعد الوجوبية.

وتتدرج قيمة φ في قواعد التنوع بين الصفر والواحد الصحيح. أما في قواعد الوجوب فليس لها إلا قيمة ثابتة هي الواحد الصحيح، وتأخذ قاعدة التنوع الاحتمالي شكل المعادلة الآتي:

$$\varphi = 1 - K_0$$

حيث تمثل K_0 المدخلات المتغيرة التي تتضمنها المعادلة، تلك التي ترسم حدود تطبيقها، وكلما زادت قيمة K_0 ضاق مجال العمل بالنسبة للقاعدة، أو - بعبارة أخرى - قلّت نسبة الحالات التي تنطبق عليها القاعدة. وحين تتعدد عوامل المدخلات يتعدد الرمز المقابل لها في المعادلة على هذا النحو:

$$\varphi = 1 - (K_0 - xK_1 - \beta K_2 \dots - \nu K_n)$$

وتمثل $K_0 \dots K_n$ .. ثوابت يجري تحديدها بالاختبار الإمبريقي، أما الرمزان x - ν فيمثلان أوزان هذه العوامل.

وقد صممت المعادلة بحيث إذا اشتملت بعض تفرعات الجمل المدروسة على أحد الثوابت الموجبة أدى ذلك إلى نقص قيمة K_0، وهكذا يتسع مجال تطبيق القاعدة بتناقص قيود تطبيقها وزيادة قيمة K.

وحين تعطي الثوابت المختلفة قيماً تتحدد في ضوء اختبار المادة ودراستها ينبغي ترتيب الثوابت في تسلسل هرمي. ويقوم معيار الترتيب على أساس البدء بالقيد (أي العامل الثابت) الذي يحوز الوزن الأكبر، ثم الذي

يليه.. وهكذا.

وخلاصة القول إن استخدام النماذج الجبرية التي تمدّنا بها قواعد التحويل يمكن أن تتم بطريقتين تختلفان بساطة وتركيباً، في الأولى يجري إحصاء تكرارات استخدام المنشئ لقاعدة معينة أو لمجموعة من القواعد. ومن المتوقع أن يتفاوت المنشئون في إيثارهم قواعد معينة على غيرها، وهو ما يشكل سمة أسلوبية نحوية يمكن اعتمادها في المقاربة الأسلوبية، أما الطريقة الثانية فهي مركبة نسبيّاً، إذ تقوم على تزويد النحو نفسه بنوع من قواعد التنوع يختلف عن قواعد الوجوب والجواز في النحو التحويلي التقليدي.

ثانياً: النموذج الإحصائي الاحتمالي:

هذا النوع من النماذج الرياضية هو أقدرها على تقديم النموذج الموفق الذي يُمَكِّن الباحث من التعبير الصُّوري عن تميز الأساليب باعتبارات مختلفة. وتكاد ترقى هذه المقولة إلى أن تكون موضوع اتفاق بين أكثر الدارسين لظاهرة الأسلوب، إذ هو أكثر النماذج توافقاً مع طبيعة هذه الظاهرة. ولعل فيما سلف من حديث عن الأساس النظري للإحصاء الأسلوبي ومفاهيم الأسلوب ما يعزز صحة هذا الرأي ويثبت صوابه.

وحين تذكر النماذج الإحصائية الاحتمالية في الدرس الأسلوبي تبرز جهود عالمين من أعلام هذا الاتجاه هما أودني يول ولوبوموار دوليچيل. وقد صاغ أولهما واحداً من أهم المقاييس وأكثرها حساسية في مجال تمييز البصمة الأسلوبية، وهو ما أصبح يعرف بخاصية يول ***Yule's characteristic***[٦٠]. أما ثاني الرجلين فكان من بين جهوده دراسة مفصلة أرادها أن تكون «إطار عمل للتحليل الإحصائي الأسلوبي». وقد توافرت لهذه الدراسة ميزة الدقة والشمول على نحو يجعل منها مشروعاً بحثيّاً يمكن - في حالة استيعابه - أن يكون منطلقاً للبحث في جميع مجالات الإحصاء الأسلوبي، ولمناقشة ما يثيره من قضايا ومشكلات. وفيما يأتي عرض لمشروع دوليچيل حاولنا أن نستوفي فيه الدقة والتبسيط في آن معاً.

٢ / ٨. إطار عمل للتحليل الإحصائي الأسلوبي «مشروع دوليچيل»[٦١]:

٢/ ٨/١. الأسلوب مفهوم احتمالي:

تقوم النظرية الإحصائية للأسلوب - عند دوليچيل - على أساس مقولة بسيطة هي أن «الأسلوب مفهوم احتمالي». ويمتاز المفهوم الاحتمالي بسمتين أساسيتين:

الأولى: أنه في عالم الاحتمالات لا يتوقف وقوع الظاهرة (أ) على وجود الشرط (س)، بحيث توجد بوجوده وتنعدم بانعدامه. لكن الذي يقال هو أن الظاهرة (أ) تقع في وجود الشرط (س) باحتمال معين، أي أن وجود الشرط (س) لا يمتنع معه وقوع الظواهر (أ) أو (ب) أو (جـ).. إلخ. ولكن تختلف درجات الاحتمال. وهذا هو الأمر القابل للقياس الإحصائي، ويسمى بالتوزيع الاحتمالي ***probability distribution***.

والسمة الأخرى: للمفهوم الاحتمالي هي أن التوزيع الاحتمالي يصف توقع حدوث الظاهرة في مجتمع إحصائي مثالي. لكننا نستطيع - عمليّاً - أن نكتفي بملاحظة وقوع الظاهرة بعينات ممثلة للمجتمع الإحصائي. ولا ينبغي لنا أن نتوقع من جميع العينات أن تتجانس تجانساً تامّاً في توزيع الظاهرة المدروسة. فالمشاهَد بالتجربة هو أن قيم الاحتمالات تتأرجح حول قيمة معينة تأرجحاً ذا أهمية من الوجْهَة الإحصائية. وهنا يتجلى التوزيع الاحتمالي (الذي سبقت الإشارة إليه في السمة الأولى) في شكل آخر يسمى بالتوزيع التكراري للعينة ***sample frequency distribution***.

ويرى دوليچيل أن ثمة براهين قوية على أن كلتا هاتين السمتين تتجلى في الخواص الأسلوبية. وينشأ عن تقرير الصفة الاحتمالية للظواهر الأسلوبية وجوب تحديد الصفة العامة للأسلوب على أساس من درجة الحضور (أو الغياب) لأشكال معينة من التعبير، لأن هذه الأشكال هي أقرب إلى أن تكون نتيجة لإيثارات المنشئ من كونها نتيجة عادات ثابتة. إن العادات الثابتة تؤدي

إما إلى الاستعمال المطلق وإما إلى الكبت المطلق لبعض أشكال التعبير. وهذا الأمر غير وارد في الأسلوب. ولذلك كان من الأرجح أن ننظر إلى الأسلوب على أنه نتاج إيثار واختيار لا على أنه نتاج عادات ثوابت. وإذن فالسمات الأسلوبية هي اتجاهات وليست عادات.

على أن القياس الإحصائي قادر على تحديد الدلالة الإحصائية لتأرجح قيم العينات حول القيمة الاحتمالية، أي أنه قادر على التوصل إلى القرار الصحيح: إما بإهمال التأرجح والنظر إليه على أنه غير ذي قيمة، وإما بالاعتداد به. من ثم يمكن بالقياس الإحصائي الكشف عن الاتجاهات الأسلوبية المستقرة ***stylistic stability*** المختفية وراء التأرجح الظاهر. ونستظهر مما سبق أمرين مهمين:

أولهما: النظر إلى الخواص الأسلوبية على أنها اتجاهات لا عادات.

والآخر: أنها اتجاهات مستقرة تختفي وراء ما يبدو من تأرجح لقيمها في العينات. والتسليم بهذين الأمرين - عند دوليجيل - يمكن أن يجعل من المعالجة الإحصائية نظرية أسلوبية تمتاز بالكفاءة، وليس مجرد مظهر ثانوي من مظاهر النظرية الأسلوبية، لكنه يقرر أن الطريق إلى تحقيق ذلك لا يزال طويلاً، وأن مشروعه هذا ليس إلا خطوة على الطريق.

ويُبْرز دوليجيل في مشروعه أهمية ثنائية الكفاءة/الأداء في إمداد النظرية الأسلوبية بالخلفية العامة لتفسير التنوع الأسلوبي، وهو يعد عمليات التشكيل الأسلوبي مكوناً أساسيّاً من مكونات مقولة (الأداء). أما مقولة (الكفاءة) فإنها تشكّل سنداً ضرورياً لأي نظرية أسلوبية. ومن خلال بعض الملاحظ النقدية التي يبديها على نظرية (الأداء) يحدد لنا الشروط المتوقعة في أي مخطط كامل للأداء، فيرى أن على هذا المخطط:

(١) أن يفسر السمات البراجماتية للسلوك اللغوي.

(٢) أن يفسر الفروق الجوهرية بين النصوص.

إن على هذا المخطط - بعبارة أخرى - أن يعطي وصفاً لعملية التشكيل الأسلوبي *style-formation process* التي يتجلى فيها تأثير السمات البراجماتية من جهة، كما أنه مسؤول - من جهة أخرى - عن كشف الفروق الأسلوبية بين النصوص.

٢/٨/٢ عملية الاختيار

عملية الاختيار هي مُكَوِّن أساسي من مكونات عملية التشكيل الأسلوبي، وهي - في جوهرها - اختيار شكل تعبيري واحد من بين مجموعة أبدال متاحة، ويكون الاختيار في أبسط حالاته بين بديلين. أما في الحالات المعقدة فيكون الاختيار بين عدد كبير من الأبدال، ويحكم عملية الاختيار عوامل براجماتية يمكن تصنيفها إلى نوعين:

(١) عامل ذاتي *subjective*: ويشمل الإيثارات اللغوية للمتكلم، وطابع تفكيره، ومهاراته الأسلوبية.

(٢) عامل موضوعي *objective*: ويشمل المقام *context* (بأوسع مفهومات هذا المصطلح). وهذا العامل مستقل عن المتكلم، وإن كان يمارس تأثيره من خلاله. ويشمل العوامل المتعلقة بالاتصال اللغوي، مثل شكل اللغة: منطوقة أو مكتوبة، وشكل الخطاب: فردي أم حواري، وجنس القول.. إلى غير ذلك من العوامل. وكلا هذين النوعين من العوامل البراجماتية حاضر دائما في أثناء إنتاج النص. ويمكن - نظرياً - استنباط ثلاثة احتمالات للعلاقة بين العوامل الذاتية والموضوعية في تشكيل الأسلوب.

الاحتمال الأول: قد يخضع الاختيار عند المنشئ لإيثارته الخاصة، وينحّى تماماً أثر المقام (العامل الموضوعي). ويمكن التمثيل لهذا النمط بشاعر تسيطر خواصه الأسلوبية المميزة على جميع قصائده في جميع الموضوعات. ويعني هذا هيمنة العامل الذاتي عنده وتنحية العامل

الموضوعي. ويسمى هذا النمط من المنشئين: (**المنشئ المتحرر من شروط المقام**) ***context - free speaker***.

الاحتمال الثاني: أن يكبت المنشئ إيثاراته الفردية كبتاً تامّاً، ويخضع تمام الخضوع لما يمليه المقام. ويمكن التمثيل لذلك بكتابات الأجهزة الإدارية وكتاب الدواوين، حيث يسود العامل الموضوعي ويُنَحَّى العامل الذاتي تنحية تامة. ويسمى مثل هذا (**المنشئ الخاضع للمقام**) ***context - bound speaker***.

الاحتمال الثالث: أن يضبط المنشئ اختياراته تبعاً لما يتطلبه المقام وهو العامل الموضوعي المجاوز للفرد ***supra-individual factor***، ولكنه يحتفظ في الوقت نفسه بتفرده وخصوصيته التي تميزه من غيره من المنشئين. ومثل هذا المنشئ هو (**المنشئ ذو الحساسية للمقام**) ***context-sensitive speaker***، إذ هو يخضع اختياراته للعاملين الذاتي والموضوعي في آن معاً. ويصبح سلوكه في الاختيار عملاً مركباً بالقياس إلى النوعين السابقين.

والنمط الثالث هو أكثر شيوعاً؛ ومثاله المنشئ الذي يحتفظ بخصائصه الأسلوبية، وهو - مع ذلك - ينوع ما بين أسلوبه منطوقاً ومكتوباً. والملاحظ أن المنشئ الواحد لا يلزم نمطاً واحداً من الأنماط الثلاثة، فقد يُراوح في أسلوبه بينها جميعاً، ويمكن القول بأن هذا النوع من الأسلوب هو حصيلة تدافع قوتين: العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية؛ وهما تعملان في اتجاهين متضادين، وتحاولان السيطرة على المسافة الاتصالية في لغات البشر.

٠٢/٨/٢ البنية الإحصائية للنص:

تتحدد البنية الإحصائية للنص بمجموع الخصائص التي تثبت له بالقياس. ويمكن أن تصاغ المعادلة العامة للبنية الإحصائية للنص على الوجه الآتي:

$$ص = خ_{1}، خ_{2}$$

حيث ص = نص، خ = خاصية.

ويمثل مجموع (خ) جميع خصائص النص التي تم فحصها. ويطلق على هذه المعادلة (المعادلة المبدئية للنص *elementary text formula*). وهي معادلة معيبة نظراً لما نتوقعه من عدم تجانس القياسات الإحصائية للخواص المختلفة، وهو ما يجعل من جمعها في معادلة واحدة مشكلة إحصائية تتطلب حلاً. وحين نعتبر التصنيف المقامي القائم على أساس ما هو موجود من العوامل البراجماتية المؤثرة في إنتاج النص يتحصل لنا أن مجموع نصوص لغة ما (ويرمز لها بالرمز: ص (ل)، حيث ل = لغة، ص = نص) يمكن تصنيفها باعتبارين:

الاعتبار الأول: أن تصنف تبعاً للعوامل الذاتية. وينتج لنا هذا التصنيف: ص (كي) حيث ص = نص، و (كي) = منشئ أو متكلم بعينه مع تنوع المقامات. ويصبح مدلول ص (كي) هو: **مجموعة النصوص التي ينتجها منشئ بعينه بقطع النظر عن اختلاف المقامات.**

الاعتبار الثاني: أن تصنف تبعاً للعوامل الموضوعية. وينتج لنا هذا التصنيف: ص (ق ج)، حيث (ق ج) = مقام بعينه. ويصبح مدلول الرمز ص (ق ج) هو: **مجموع النصوص التي تنتج في مقام معين بقطع النظر عن اختلاف المنشئين.**

ولما كانت الجهة منفكة بين التصنيفين فإنه يحصل لنا منهما نوع ثالث هو: ص (كي قج)، أي **مجموعة النصوص التي ينتجها منشئ معين في مقام معين.** ومن الطبيعي أن نتوقع خلو بعض المجموعات من هذا النوع؛ ذلك أن المنشئ المعين لا يتوقع منه أن يكتب في جميع المقامات.

وقد نتساءل: كيف يحدد الباحث العوامل الذاتية والموضوعية التي يتم على أساسها تصنيف مجموع نصوص اللغة: ص (ل)؟. والجواب أن هذه العوامل يمكن تحديدها إمبريقياً، فالتصنيف البراجماتي هو إطار تجريبي إمبريقي للتحليل الإحصائي يمكن تحديده دون أن نعرف شيئاً عن البنية الإحصائية للنصوص. وتتحول النصوص بعد تحديدها على هذا الأساس

البراجماتي إلى مجتمعات إحصائية. وبذلك يمكن استخدامها لتحديد الخصائص الإحصائية للنصوص.

ولقد سبق لنا الحديث عن المعادلة المبدئية للنص، ووصفناها بأنها معيبة مع بيان لحيثيات هذا الحكم. ومن ثم لم يكن بد من تهذيب هذه المعادلة. وأول مراحل هذا التهذيب أن نحذف منها بعض الخصائص التي تعوق عملية التشخيص الإحصائي للنص. ولدينا - في العادة - نوعان من هذه الخصائص.

الأول: الخصائص الوجوبية *supra-stylistic features*

ويقصد بها بعض الخصائص التي لا تقع في دائرة الخيار الأسلوبي، بل تفرض نفسها على جميع المنشئين، ومن ثم فهي لا تنقاد للتشكيل الأسلوبي. وليس لهذا النوع من الخصائص اللغوية ما يؤهله ليشكل سمات مائزة بين الأساليب، وسنرمز له بالرمز (خ - ل)، حيث خ = خاصية و ل = لغة، أي أنها خاصية لغة وليست مجالاً للاختيار.

ومثل هذه الخصائص - وإن لم تكن مادة للتشكيل الأسلوبي - هي أساس ضروري لإدراك الفروق الأسلوبية بين النصوص، وإلى هذا النوع تُعزى الصوتيمات ***phonemes*** (أي وحدات نظام النطق) والحرفيمات ***graphemes*** (أي وحدات نظام الكتابة).

والثاني: الخصائص غير المستقرة *sub-stylistic features*

ويندرج تحت هذا المفهوم خصائص يثبت من فحص: ص «كي قج» أنها تتسم بعدم الثبات ***non-stationary***، أو أنها تتأرجح تأرجحا غير ذي قيمة إحصائية، وتمثل هذه الخصائص تحدياً حقيقيّاً للنظرية الإحصائية في دراسة الأسلوب، ولا مفر أمام الباحث من عزل هذا النوع واستبعاده، لكي تستقيم البنية الإحصائية للنص.

وحين يتم عزل هذين النوعين من الخصائص غير الأسلوبية يصبح من

الممكن إجراء أولى خطوات تهذيب المعادلة المبدئية للنص، وبذلك تحصل لنا: المعادلة المبدئية لأسلوب النص ***elementary text-style formula***. ولا يسمح بدخول هذه المعادلة إلا للمتغيرات الأسلوبية، التي يثبت بالفحص الإحصائي أنها سمات أسلوبية. وتتخذ هذه المعادلة الصيغة الآتية:

ص = « خ س١، خ س٢.. خ سن»

حيث خ س= خاصية أسلوبية، أما ١، ٢ فهي مجموع الخواص الأسلوبية، بما فيها الخصائص التي يمكن أن تكون مرتبطة بخصائص أخرى سبق ورودها ارتباطاً على وجه التلازم.

وتتجه الخطوة التالية في تهذيب المعادلة إلى استبعاد الخصائص التابعة، أي المتضمنة في خصائص أخرى على وجه التلازم، واستبقاء الخواص الأسلوبية الأساسية والمستقلة دون غيرها، وتنتج هذه الخطوة المعادلة المختصرة لأسلوب النص ***reduced text-style formula*** وهي:

ص = « خ١، خ٢ ... خي ن»

حيث تساوي خي في هذه المعادلة خاصية أسلوبية مستقلة (وحيث يكون عدد الخواص المستقلة «ن» أصغر من مجموع الخواص المستقلة والتابعة).

٠٤/٨/٢ مادة الفحص والفروض

على الباحث أن يجري فحصه الإحصائي على فئات النصوص من النوع: ص «كي قجـ»، أي نصوص منشئ معين في مقام محدد، ويرمز إلى المجموع الكلي للنصوص «ص» = «كي قجـ» بالرمز ص «ق»، ويعني مجموع فئات النصوص في مقام محدد بقطع النظر عن اختلاف المنشئين، وتشمل ص «ق» المدونة الأساسية للمادة التي تخضع للفحص بهدف تحديد البنية الإحصائية للنصوص. وثمة احتمالان متعارضان يمكن أن يؤدي إلى أحدهما فحص التجانس في «خي» (أي الخصائص الأسلوبية المستقلة). ولكل منهما تفسيره:

أولهما: أن تتأرجح قيم «خ ي» في المجتمعات الإحصائية المختلفة ص «كي قي» من المدونة ص «ق» تأرجحاً ذا دلالة إحصائية، وحينئذ يمكن أن نعدها خصائص مستقرة في نصوص منشئ بعينه؛ بحيث تميزه تمييزاً واضحاً من غيره من المنشئين؛ أي أنها خاصية أسلوبية ذاتية، وسنرمز لهذه الخصائص بالرمز:

«ش - خ ي»

حيث ش = شخصية

ثانيهما: أن تتأرجح قيم «خ ي» في المجتمعات الإحصائية المختلفة ص «كي قي» من المدونة ص «ق» تأرجحاً غير ذي دلالة إحصائية، أي أن «خ ي» تبدو متجانسة في جميع المدونة، وحينئذ ينبغي أن تُعْزى «خ ي» إلى الخصائص الأسلوبية الموضوعية ***objective stylistic*** لأنها خصائص تتجاوز الفرد ***supra individiual*** وسيكون رمزها:

«ض - خ ي»

حيث ض = موضوعية

على أن ثمة احتمالاً ثالثاً هو أن تتجانس «خ ي» في أسلوب بعض المنشئين دون بعض، مع افتراض وحدة المقام «قِ»، ويفسر دوليچيل هذا الاحتمال بأنه أقرب إلى أن يكون تشابهاً في أسلوب الأفراد منه إلى كونه خصائص أسلوبية موضوعية.

ونعود إلى فحص الخصائص الأسلوبية الذاتية «ش - خ ي» من جديد كي نحدد ما كان منها ذاتيّاً خالصاً، وما كان ذاتيّاً موضوعيّاً «ش - ض خ ي»، وذلك بتعْريضها للاختبارين الآتيين:

الأول: يقارن الباحث فيه بين مدونتين على الأقل تنتميان إلى مقامين مختلفين، ولنرمز لهما بالرمز ص «قي» والرمز ص «قِ». وعليه أن يفحص في مقارنته الخصائص الأسلوبية الذاتية «ش - خ ي»، ثم يرى الباحث هل تختلف المسافة التي تتأرجح فيها قيم «ش - خ ي» بين المدونتين ص «قي» و ص «قِ»؟

الثاني: يحسب الباحث متوسط قيمة «ش - خي» في المدونتين ص «قي» وص «قر» ليرى هل تختلف القيمتان اختلافاً دالاً؟. إذا كان الجواب عن السؤالين السابقين بالإيجاب فإن الخصائص الذاتية المميزة لا تكون ذاتية خالصة، بل هي خصائص ذاتية موضوعية «ش - ض، خي» في آن معاً، فهي ذاتية باعتبار تأرجح قيمها الدالّة في المدونة، مما يعني ثباتها لدى المنشئ الواحد واختلافها عند سائر المنشئين. وهي موضوعية بحكم اختلاف مسافة تأرجح قيمها أو اختلاف متوسط قيمة التأرجح باختلاف المقام. أما الخصائص التي لا تلبي متطلبات الاختبارين السابقين فتكون ذاتية خالصة « ش - خ»، وهكذا يتحصل لنا مما سبق ثلاثة أنواع من الخصائص الأسلوبية هي:

(١) خصائص أسلوبية ذاتية خالصة «ش - خي».

(٢) خصائص أسلوبية ذاتية موضوعية « ش ض - خي».

(٣) خصائص أسلوبية موضوعية خالصة « ض - خي».

ومن هذه الأنواع تتشكل الصورة الأخيرة لمعادلة التشخيص الإحصائي للأسلوب ونعني بها: المعادلة المحدِّدة لأسلوب النص ***specified text-style formula*** وتتخذ الصيغة الآتية:

ص = ش - خ١، ش - خ٢ ... ش - خك، ش - ض - خ ك + ١،

ش ض - خ ك + ٢، ... ش ض - خم، ض - خم+١، ض - خم+٢ ...

ض - خن

وفي المعادلة تمثل:

- «ش - خ١ ... ش - خ ك» الخصائص الذاتية الخالصة.
- «ش ض - خ ك+١، ش ضم» الخصائص الذاتية - الموضوعية.
- « ض - خم+١ ... ض - خن» الخصائص الموضوعية الخالصة.

وتتميز المعادلة المحددة لأسلوب النص بأنها تمثل النص تمثيلاً شكلياً باستخدام منظومات من مكوناته المستقلة المتنوعة، كما أنها تعبر عن الدرجة التي تسهم بها المكونات الذاتية والموضوعية في تشكيل النص، وما يتمتع بها كل منها من وزن خاص، كذلكم تظهر لنا هذه المعادلة أسلوب النص في هيئة بنية إحصائية مركبة. وهكذا يمكن تشخيص أسلوب النص إحصائياً بتجزئته إلى عدد محدد من المكونات الأسلوبية الموصَّفة القابلة للقياس الدقيق، ويمثل هذا الإنجاز في رأي دوليجيل أهم إسهام يقدمه المفهوم الإحصائي لنظرية الأسلوب، وجدير بالذكر أن صفة الذاتية والموضوعية في المعادلة لا تحددها الخصائص اللغوية، بل العوامل البراجماتية المتحكمة في توليدها.

٢/٨/٠٥ خلاصة

نخلص مما سبق إلى الأمور الآتية:

أولاً: إن التوصل إلى المعادلة القادرة على تشخيص البنية الإحصائية لأسلوب النص يمر بمراحل عدة هي:

(١) المعادلة المبدئية للنص

(٢) المعادلة المبدئية لأسلوب النص

(٣) المعادلة المختصرة لأسلوب النص

(٤) المعادلة المشخَّصةُ لأسلوب النص

ثانياً: إن المعادلة المحددة لأسلوب النص تتنوع بحسب العوامل الذاتية والموضوعية التي تحكم الاختيار من البدائل.

ثالثاً: إن الاختيار من بين مجموعة الأبدال المتاحة إذا كان محكوماً

بالعوامل الذاتية الخالصة كانت صيغة المعادلة هي:

ص = «ش - خ١، ش - خ٢... ش - خ ن».

رابعاً: إذا كان الاختيار محكوماً بالعوامل الموضوعية الخالصة فإن المعادلة تكون كما يأتي:

ص = ض - خ١، ض - خ٢ ... ض - خ ن.

خامساً: إذا كان الاختيار محكوماً بعوامل ذاتية موضوعية كانت صيغة المعادلة:

ص = «ض - ش ض - خ١، ض - خ٢ ... ش ض خ ن».

سادساً: إن الحالات الثلاث السابقة تفترض وجود نصوص متجانسة تجانساً تامّاً. وهذا استثناء، أما الغالب فهو أن تتألف النصوص من الأنواع الثلاثة السابقة، وتعبر عن ذلك المعادلة المركبة التي سبق إيرادها.

سابعاً: ينبهنا دوليچيل - في ختام مشروعه - إلى مشكلة مهمة فحواها أن الخواص الأسلوبية المتطابقة لفوياً قد تختلف طبيعتها الإحصائية باختلاف النصوص أو باختلاف أنواع النصوص، فقد يكون «طول الجُملة» خاصية ذاتية في نص، وموضوعية في نص آخر، وذاتية موضوعية في نص ثالث، وينشأ عن ذلك اختلاف وظيفة الخاصية في عملية التشخيص. إنها في النص الأول صالحة لأن تكون مميزاً لأسلوب المنشئ الفرد، وفي الثاني لا تصلح البتة لهذه الوظيفة. أما حين تكون الخاصية ذاتية - موضوعية فإن صلاحيتها لتمييز فردية الأسلوب تكون مقيدة بمنطقة معينة، أي أنها لا تكون مميزاً إلا في حدود مقام واحد ثابت، وهذه المشكلة - عند دوليچيل - من أكبر المشكلات التي تواجه النظرية الإحصائية في التحليل الأسلوبي صعوبة وخطراً، ولم تلق حتى الآن ما هي جديرة به من اهتمام.

ثامناً: قد يتخذ من هذا التعارض المثير للدهشة في التفسيرات المتنوعة للخصائص الأسلوبية دليل على وجود نقص في النظرية. غير أن النقص في النظرية ليس هو وحده المسؤول عمّا يشيع في نتائج الأسلوبيات الإحصائية من مظاهر التردد والتناقض؛ ذلك أن التفسيرات ذات طابع افتراضي ظاهر، كما أن الحساب الدقيق لهذه المادة صعب بسبب العلاقة المعقدة بين «النص - العينة» و«النص - المجتمع».

يضاف إلى ذلك أن وضع حدود مُرضية للمجتمع الإحصائي للنص (أو المجتمعات) هو مهمة معقدة، لأن المجتمعات الإحصائية هي بالنسبة لدراسة النصوص مجموعات مفتوحة، أي لا يمكن وقوعها تحت الحصر والتقييد.

وأخيراً يقرر دوليچيل أن الأمل معقود على استخدام الحاسوب للتوسع في معالجة مجموعات كبيرة ومتكاملة، وبها نتمكن من الاختبار العلمي للفروض الأساسية في نظرية الأسلوبيات الإحصائية، ولا بد من تضافر الجهود في هذا الاتجاه ليكتسب هذا الدرس صفة المنهج العلمي الحديث عن جدارة.

المطلب الثالث
في الوظيفة

٣ /١. المقياس الأسلوبي الإحصائي

نحاول بهذا المطلب الثالث أن نستوفي أنحاء التقسيم المقترح لهذه الدراسة ببيان للكيفيات والمجالات التي يمكن بها وفيها توظيف الإحصاء في دراسة الظاهرة الأسلوبية. ونحسب أن أول ما ينبغي البدء بها هنا هو بيان مفهوم المقياس الأسلوبي الإحصائي واستخداماته ومجالات تطبيقه.

المقياس الأسلوبي الإحصائي هو: صيغة شكلية تؤسس علاقة بين المتغيرات أو الخصائص وما يمتاز به النص من غيره من النصوص، أو ما يستدعيه من أحكام ونعوت.

٣ /٢. مجالات تطبيقه

وينشأ مما سبق وجود وجهين لاستخدام المقياس الأسلوبي:

أولهما: تأسيس علاقة بين المتغيرات الأسلوبية بهدف الكشف عن الخصائص الأسلوبية المائزة، (وهو الهدف الوصفي).

ثانيهما: تأسيس علاقة بين الخصائص الأسلوبية المائزة بهدف الكشف عن نعوت الأسلوب، (وهو الهدف التقويمي). وكلا الهدفين واقع في مجال التشخيص الأسلوبي، إلا أن أولهما ينصرف إلى تشخيص الأساليب، وثانيهما ينصرف إلى تشخيص نعوت الأساليب.

ويشكل كلٌّ من هذين الاستخدامين باباً واسعاً يدلف منه الباحثون إلى ميدان عريض يستشرفون فيه آفاقاً رحبة للبحث الأسلوبي، وتتسع مجالات التطبيق والإفادة من المقاييس الأسلوبية الإحصائية لتشمل:

(١) في اللسانيات الاجتماعية *sociolinguistics*: قضايا الاستعمال الاجتماعي للغة، والسجل المعجمي النوعي *register* وتحليل الخطاب *discourse analysis*، ومقاميات اللغة *pragmatics of language*.

(٢) وفي اللسانيات التاريخية *historical linguistics*: قضايا تمايز الأساليب باعتبار العصر، والتغير التاريخي للأساليب *dynamic stylistics*، وفحص الوثائق التاريخية اللغوية.

(٣) **وفي اللسانيات النفسانية:** قضايا اللغة والفكر، واللغة والشخصية، والعقلانية والانفعالية، ومبحث الإبداع.

(٤) **وفي اللسانيات الأدبية:** قضايا تمايز أساليب الأفراد، والكشف عن المؤلف المجهول، وتصحيح نسبة النصوص، وتحقيق قضايا الانتحال والوضع والتقليد، وتمييز نموت الأساليب، وتشخيص العلاقة بين المنشئ وشخصياته الروائية أو المسرحية، وأنماط اللغة الأدبية، والترتيب الزماني لأعمال المنشئين، وبحث الأنواع الأدبية، وجماليات التشكيل اللغوي للنص الأدبي.

(٥) **وفي الدراسات التربوية:** قضايا المعجم الأساسي، والثروة اللفظية، وقابلية النصوص للقراءة (المقروئية) ***readability*** والتشويق والإثارة في تشكيل لغة النصوص التعليمية.

هذا إلى مجالات أخرى كثيرة في علم الاجتماع، وعلم الثقافات، وعلم المعلومات، والسيميائيات، وعلوم الإعلام؛ نوردها لا على وجه الحصر، وإنما لنشير بها إلى ما ينتظر الأسلوبيات الإحصائية من مهمات جسام في جميع ميادين الدراسات الإنسانية على تنوعها ورحابتها.

٣/٣- أنماط المقاييس الأسلوبية

تتعدد أنماط المقاييس الأسلوبية بحسب المبدأ الذي تستند إليه. ومن الأهمية بمكان أن تحدد هذه الأنماط، فذلك أنسب المداخل لمناقشة قضية كثر حولها الجدال واختلطت فيها الأوراق، ونعني بها مبدأ الصفة الشمولية للقياس الأسلوبي، ومدى شرعية اقتراض المقاييس وتجاوزها حدود اللغة التي استنبط فيها إلى غيرها من لغات البشر، وسنعود إلى ذلك فيما يأتي من حديث.

ويمكن أن نستظهر مبادئ أربعة يقوم على أساسها الاستدلال بالمقاييس الأسلوبية الإحصائية:

(١) مبدأ رياضي: وإليه تنتمي المقاييس الأسلوبية التي تقوم على حساب العلاقة بين الكميات في صيغة معادلة رياضية؛ ومنها حساب التباين، والانحراف المعياري، والارتباط، وكاي ٢، والنسبة الحرجة وسائر طرق الاستدلال الإحصائي.

(٢) مبدأ لساني: يقوم على الكشف عن الدلالة اللغوية بين المتغيرات الأسلوبية المقالية؛ ومنه مقاييس طول الجملة، وأنواعها، والمفاتيح المعجمية وغير ذلك مما يقيس الشيوع والتوزيع لمتغيرات المقال.

(٣) مبدأ منطقي: وهو حساب رياضي للمتغيرات الأسلوبية يستمد حجيته من موافقته لبدهيات المنطق، ومن هذه المقاييس قياس تنوع المفردات ***vcabulary diversification*** الذي استنبطه ت. م. جونستون ***T.M. Joneston*** وقد أقامه على أساس من رد مجموع تحققات الكلمات التي يتشكل منها النص ***tokens*** إلى الأنماط الأساسية بعد حذف جميع تكراراتها ***types***، ثم قياس التنوع بطرق ذات دلالات مختلفة بحساب النسبة بين المجموع الكلي للكلمات وأنماطها.

(٤) مبدأ نفساني: وأكثر المقاييس التي تقوم على مبدأ نفساني تستمد إسهامها من الفروض العلمية في الدراسات النفسانية، وإلى هذا النمط ينتمي معامل بوزيمان ***Busemann's coefficient*** لقياس درجات الانفعالية والعقلانية في الأسلوب عن طريق حساب النسبة بين الأفعال والصفات، وقد أوحى إليه بفكرة المقياس ما لاحظه من دراساته في اللسانيات النفسانية للغة الأطفال، إذ لاحظ غلبة الأفعال على الصفات فيما

يحكونه من قصص، وتغير هذه النسبة باتجاهها نحو الانخفاض بنمو الطفل ونضوج قدراته وملكاته الفكرية والإدراكية، وهكذا تَشَكَّل هذا الفرض العلمي في إطار البحوث النفسانية، وجرى اختباره فأسفر عن إمكانات طيبة في قياس درجة التوازن الانفعالي، وقياس أنماط الشخصية وحظّها من الانفعالية والعقلانية.

ولقد كانت هذه الملاحظة العلمية منطلق بوزيمان لوضع هذا المقياس الأسلوبي، ومنطلق من جاءوا بعده لتطويره، وأصبح ممكناً به اختبار الفوارق الأسلوبية بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وبين الأسلوب العلمي والأدبي، وبين الشعرية والنثرية، وبين لغة الفرد ولغة الحوار، وبين لغة الرجال ولغة النساء، وبين لغة الصغار ولغة الكبار، ولغة الأنواع الأدبية، وقياس الخط الدرامي في القصة والمسرحية والرواية[٦٢].

٤/٣. مبدأ الشمول في المقياس الأسلوبي

نعود هنا - في ضوء ما تقدم - لمناقشة مبدأ المقياس الأسلوبي بمحاولة للإجابة عن هذا السؤال المهم: **إلى أي مدى يجوز للغات أن تتقارض المقاييس الأسلوبية فيما بينها؟ وأي حجية تكون للمقياس إذا جاوزنا به حدود اللغة التي استنبط فيها إلى غيرها من لغات البشر؟ ومن الضامن لتلك المقاييس أن تتحول إلى كليات معرفية مهما اختلفت الألسنة التي تجري عليها؟، أفليس من الطبيعي أن نختبر الجهاز الإجرائي أولاً؟ بل أليس بديهياً أن نعمل على استنباط هذا الجهاز من صلب المدونة التي نتخذها مناطاً لبحثنا التطبيقي؟**[٦٣].

ولأن هذه التساؤلات تتردد في غير موضع ومن غير باحث فإنها - ولا شك - مستحقة لأن تكون موضع اعتبار، وعلينا - لدى مناقشتها - أن ننبه

إلى أنها لا ترد إلا على النمط الأخير من المقاييس، إذ إن حجية المقاييس القائمة على المبدأ الرياضي أو المنطقي ثابتة في كل لسان، كما أن حجية المقياس القائم على مبدأ لغوي في إطار اللغة الواحدة ليست موضع خلاف. من هنا كان حظ المحاولة التي بذلت لإعمال معامل بوزيمان وتطبيقه على المادة العربية من النقد والمناقشة موفوراً، وقد كان منّي رد مفصل في غير هذا المكان على ما أثير من ملاحظات، وحسبُنا هنا أن نقول: إن مثل هذا المقياس إذا كان قد استنبط من لغة بعينها فإن ذلك يمنحه شرعية الفرض العلمي الذي يبقى قابلاً للإثبات أو النفي بحسب ما يؤدي إليه الجهد التطبيقي، وقد أثبتت الدراسات التي أجريت عليه في الألمانية والإنجليزية والفرنسية صدقه وقدرته على أن يكون مؤثراً كاشفاً لأنواع الأساليب، ولم تكن درجة صدقه على العربية بأقل منها في غيرها من اللغات.

بيد أن الاحتراز الأساسي في هذا المقام - إنما ينصرف إلى المتغيرات اللغوية الأسلوبية الداخلة في الكميات المقيسة، إذ ينبغي تحديدها تحديداً قاطعاً ونافياً لكل لبس؛ ومن ثم كان لا بد من تكييف للمقاييس من هذه الوجهة لتكون صالحة للتطبيق ومحققة للغاية المنوطة بها. إن هذه المتغيرات، وإن اتفقت في طبيعتها اللسانية العامة (صوتية كانت أو صرفية أو تركيبية أو دلالية) هي تصورات ذات ماصدقات مختلفة باختلاف النظم اللغوية الأصلية، ومن ثم نتوقع اختلاف حدود الصوتيمات وأنواع الصرفيمات والجمل والحقول الدلالية من لغة إلى لغة، كما نتوقع أيضاً اختلاف التبويب والتقعيد وإجراءات الوصف باختلاف الطرز النحوية، ومن هنا كان تحرير مفاهيمها وتحديد ماصدقاتها وعلاقاتها النظامية ضرورةً منهجية لا ترخص فيها. بيد أن اختلاف هذه المفاهيم، وخصوصية المباني والاستعمالات الأسلوبية في لغةٍ ما لا ينفي ما لظاهرة الأسلوبية من طبيعة لسانية عامة، وهي بذلك إحدى الكليات اللسانية ***linguistic universal*** التي لا تخلو منها لغة، ولا تختص بها إحداها دون سائرها.

المطلب الرابع

قضايا العربية والمعالجة الإحصائية

لعل استبصار الآفاق الرحبة التي تعد بها المعالجة الإحصائية، بَلْهَ الحاسوبية[٦٢] لنصوص اللغة تفضي بنا إلى ضرورة وضعها في حاقٍّ موضعها من الهموم العلمية للباحث العربي المعاصر. ولا شك أن رصد ما تم إنجازه في هذا المقام ربما كان أيسر منالاً من تعداد المجالات التي تتطلع العربية إلى اقتحامها والإفادة منها[٦٣].

بيد أننا نشير هنا إلى عدة مجالات تمثل بالنسبة لجمهرة الباحثين أحلاماً تستعصي على التحقيق إلا باستفار الجهود وتضافر المؤسسات العلمية القادرة على التخطيط والمتابعة والإنجاز.

أولها : إنجاز وصف دقيق للعربية المعاصرة على اختلاف تنوعاتها الإقليمية والاجتماعية.

وثانيها: إنجاز المعجْم التاريخي للعربية.

وثالثها: إنجاز الأطلس اللساني العربي.

ورابعها: الإسهام الجاد من اللسانين في صياغة نظرية نقدية تستوفي أشراط العلمية والموضوعية في دراسة النص الأدبي بأجناسه المختلفة.

وفي كل ما تقدم نحسب أن إعمال المعالجة الإحصائية والحاسوبية في دراسة نصوص العربية قديمها وحديثها هو أمر لا يمكن تجاوزه بحال، إذا أريد لنا أن نكون على فقه بالعربية وخصائص مبانيها وجماليات تشكيلها، وهي - ولا ريب - أمانة منوطة بأعناق أبنائها المخلصين. وإذا وجدنا في

زماننا هذا من يتكاره عليها تكاره المريض على مرارة الدواء الشافي، ومن يستصعب أمرها فيجعل من عجزه فضيلة ووساماً يزين به صدره، ومن هو كافرٌ بجدواها وعطائها في خدمة العربية فإننا على يقين من أن الذي حفظ العربية بما حفظ به كتابه العزيز سيوكّل بهذه الغاية الشريفة مِنْ قَابِلِ الأجيال قوماً ليسوا بها بكافرين.

* * *

المصادر والحواشي

(١) السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن** ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٤، ج ١/٢٤١.

(٢) انظر، على سبيل المثال لا الحصر:

صلاح فضل، **علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته**، كتاب النادي الأدبي للثقافة - جدة، ط ٣، ص ٣٠٥ - ٣٠٧.

وشفيع السيد: **الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٦، ص ١٨٧ - ١٨٨.

(٣) أدت هذه الثلاثية إلى تقسيم الأسلوبيات إلى أسلوبيات تعبيرية، وأسلوبيات تأثيرية وأسلوبيات موضوعية، وانظر عرضاً مفصلاً لهذه الاتجاهات وغيرها في:

1 - H.F. Plett, Concepts of Style: A Classificatory and Critical Approach, ***Language and Style,*** vol. no. 4, fall, 1977, pp. 268 - 9.

2 - W, O, Hendricks, The Notion of Style, ***Language and Style,*** vol. VIII, no. Winter, pp. 35 - 41.

(٤) حول العلاقة بين الأسلوبيات واللسانيات انظر:

Enkvist, Erik, ***Linguistic Stylistics***, Mouton, 1973, pp. 16 - 17.

(٥) نوقش هذان الرأيان بالتفصيل في:

Enkvist, On the Place of Style in Some Linguistic Theories ***Literary Style: A symposium ed. S. Chatman,*** Oxford Univ. Press, 1971, pp. 52 - 3.

(٦) الرأي الأخير هو لرولان بارت ولمزيد من التفصيل ينظر:

Roland Barthes, Style and its Image, in ***Literay Style,*** op. cit, p. 8.

عبدالله صوله: الأسلوبية الذاتية والنشوئية، مجلة فصول مج ٥. ع١، ١٩٨٤. ص ٨٩.

(٧) سعد مصلوح: «**الأسلوب: دراسة لغوية إحصائية**»، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٢، ف ٣ - ٢.

(٨) عن الأصول النفسية والفلسفية لنظرية تشومسكي انظر جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٢٠٧ - ٢١٠، وص ٢٤٧ - ٢٥١. ومحمد محمود غالي: **ألمة النحاة**

في التاريخ، جدة، ١٩٧٦، ص ٩ - ١٦، ص ١٧ - ٢٢، وجون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربي، ع ٩/٨، ١٩٧٩، وص ١٣٤ - ١٣٧.

(٩) Pirre Guiraud, Immanence and Transtivity of Stylistic Critera, in ***Literary Style: A symposium,*** op. cit. p. 16.

(١٠) N. Chomskey, ***Aspects of the Theory of Syntex,*** Mass., 1965, pp. 3 - 4.

(١١) Farnk Anshen, ***Statistics for Linguists***, Newbury House Publishers, U.S.A., 1978, pp. 2 - 3.

(١٢) عن الإحصائيات المعجمية في اللسانيات التاريخية انظر: ميلكا إيفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء كامل فايد، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة - مصر ١٩٩٦، ص ص ٤٠٨-٤١٣. وانظر أيضاً:

D. L. Omisted, Lexicostatistics as Proof of Genetic Relationship, ***Anthropological Linguistics,*** vol. 3, no. 4, pp. 9 - 14. - H. A. Gleason, Jr, Counting and Calculating for Historical Reconstruction, ***Anth. Lingnistics***, vol. 1, no. 2, pp. 22 - 32.

(١٣) عن مفهوم الأسلوب انظر: سعد مصلوح، المرجع السابق ذكره ف ٢ - ١ إلى ٢ - ٧.

(١٤) انظر مناقشة بارت لهذا المفهوم في المرجع السابق ذكره P. 7. وأيضاً نقد تسفيتان تودورف في دراسة له بعنوان:

The Place of Style in the Structure of the Text, in ***Literary Style: A Symposium,*** op. cit, pp. 30 - 1.

(١٥) ثمة دراستان مهمتان في مقولة «الاختيار» هما:

- Louis T. Milk, Rhetorical Choise and Stylistic Option, in ***Literary Style op. cit,*** pp. 77 - 88. Jane R. Walpole, Style as Option, **College Composition and Communication,** vol. XXXI, no. 2, 980 pp. 205 - 212.

(١٦) M.A.K. Halliday The Linguistic Study of Literary Texts, ***Proceedings of the Ninth International Congress of Linguists,*** ed. Huraceae Lunt, The Hague, 1964, p. 302.

(١٧) لبيان المقصود من هذين المصطلحين انظر:

Teun A. van Dijk, ***Some Aspects of Text Grammar: A Study in Theoritical Linguistics and Poetics,*** Mouton, The Hague, 1972, pp. 10 - 12.

Wilbur Pickering, ***A Frame work for Discourse Analysis,*** Summer Institute of Linguistics Publications, no. 64, 1980, p. 5.

(١٨) هذا المعيار لتحديد الكلمة هو المعيار المعترف به إحصائياً بالنسبة للنصوص المدونة، وقد عول عليه كاتب هذا البحث في دراسته لخاصية تنوع المفردات (انظر حاشية رقم ٢٤). وأيضاً:

Jan Helbich, Statistical Methods on Evaluating Words for Indexing Purposes, in ***Prague Studies in Mathematical Linguistics,*** *Academia* Prague, 1972, no. 4, p. 66.

(١٩) علامات الترقيم هي أحد المتغيرات التي يمكن استخدامها في قياس أسلوبيات طول الجملة ونوعها. انظر:

George A. Miller, ***Language and Communication,*** NewYork, Torento, London, 1963, pp. 126 - 7.

(٢٠) قامت بعض الباحثات باستخدام مقياس كاي ٢ في دراسة توزيع صوتيمات الصوائت في خمس معلقات جاهلية، انظر:

Mary C. Bateson, ***Structural Continuity in Poetry,*** Mouton. 1970, pp. 60 - 67.

(٢١) يرى بعض العلماء وجود ارتباط بين حسن الجرس في الشعر وشيوع المقاطع المفتوحة. انظر إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر، القاهرة، الأنجلو المصرية ١٩٦٥، ط ٣، ص ٣٢٥ - ٣٢٧.

(٢٢) عن التشاكل المقطعي انظر:

A. W. Degroot, Phonetics in its Relation to Aesthetics, in ***Manual of Phonetics, ed.*** b. Malemberg, Amstrdam, 1968, p. 538.

وثمة ترجمة كاملة للبحث مشفوعة بتعاليق وحواشي قام بها المؤلف، وهي قيد النشر في مجلة «ثقافات» التي تصدر عن جامعة البحرين.

(٢٣) عولجت ظاهرة القافية التامة والناقصة باستفاضة في: س موريه «الشعر العربي الحديث ١٨٠٠ - ١٩٧٠: تطور اشكاله وموضوعاته بتأثير الأدب الغربي». ترجمة شفيع السيد وسعد مصلوح، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٦، ص ص ١٨٥ - ٢٢٦.

(٢٤) انظر: سعد مصلوح: «قياس خاصية تنوع المفردات في الأسلوب، عند العقاد والرافعي وطه حسين» المبحث الثاني من هذا الكتاب.

(٢٥) صاغ المعادلة الخاصة بقياس الثروة اللفظية بيير جيرو، انظر نقداً لهذه المعادلة وتطبيقاتها في:

Marie Tešitelova, On the So - called Vocabulary Richness, in ***Prague Studies in Mathematical Linguistics,*** Academia Prague, 1972, no. 3, pp. 104 - 115.

(٢٦) ثمة خلاف في تحديد الوحدة الحاملة للأسلوب: أهي الجملة أم ما فوق الجملة، ومن القائلين بالأول ريتشارد أوهمان انظر:

R. Ohmann, Literature as Sentences, in ***Essays on the Language of Literature***, eds. S. Chatman and S. Levin, Boston, 1967, pp. 232 - 3.

على حين يرى أ. هيل أن اللسانيات تختص بمستوى الجملة، وتنفرد الأسلوبيات بمستوى ما فوق الجملة، انظر:

A. Hill, ***Eassays in Literary Analysis.***

(٢٧) انفتاح النص أو انغلاقه، إحدى الخصائص الأسلوبية التي يعوّل عليها بعض الباحثين لتشخيص الفرق ما بين لغة النساء ولغة الرجال. انظر:

Thomas J. Farrell, The Female and Male Modes of Rhetoric, ***College English,*** vol. 40, no. s, April, 1979, pp. 909 - 910.

(٢٨) W. Longacre, op. cit. pp. 71 - 74 and 79 - 81.

(٢٩) انظر: استثماراً لمفهوم الالتفات على مستوى النص في: سعد مصلوح: نحو أجرومية للنص الشعري، **فصول** مج ١٠، ع ١، ٢، ١٩٩١.

(٣٠) للتمييز بين الخواص المائزة والفَضْلة ودورهما في التشكيل الأسلوبي انظر:

A. W. Degroot, op. cit. pp. 537 - 8.

(٣١) سعد مصلوح: «الأسلوب»، ف ٢ - ٨.

(٣٢) هذا خلافاً لما يتصوّره بعض الباحثين من إمكان ذلك، بل وجوبه، يقول صلاح فضل: «لا يمكن الوصول إلى نتائج هامة دون حصر شامل لكل الخواص في جملة النص»، **علم الأسلوب**، ص ٣٠٦؛ وانظر رداً على ذلك في: سعد مصلوح: **دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٩م، ص ص ٦٥ - ٦٦.

(٣٣) انظر: السيوطي: المرجع السابق ذكره، ج ١/ص ١٠٧ - ١١٠، وقد ناقش هذه المسألة أيضاً تمام حسان، انظر: **العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٣، ص ٣٤٨ - ٣٥٠.

(٣٤) N. Enkvist, ***Linguistic Stylistics,*** p. 63.

(٣٥) مثاله قوله تعالى: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾ آل عمران: ١٢، إذا ما قورن بقوله تعالى: ﴿وبشر الصابرين﴾ البقرة: ١٥٥.

(٣٦) مثاله قوله تعالى: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾ الدخان: ٤٩، إذا ما قورن بقوله

تعالى: ﴿فذوقوا فلن نزيدكم إلا عذابا﴾ النبأ: ٣٠، فأنت - مع الآية الثانية - لا تكون بحاجة إلى ما سواها لفهم مقصود الأمر بالذوق. أما الآية الأولى فإن فهم مقصود الأمر يتطلب استحضار المقام المدلول عليه بالآيات السابقة. وهو فرق لطيف لا يُلَقّاه إلا من كان على بصيرة من التمييز في ذوق دقائق الكتاب العزيز.

(٣٧) N. Enkvist, op. cit. pp. 60 - 61.

(٣٨) أخذنا هذا العرض المفصل لنظرية هاليداي عن:

Roger T. Bell, ***Sociolinguistics: Gools, Approaches, and Problems***, London, 1976, pp. 84 - 7.

(٣٩) انظر نموذجاً لاستكشاف المقام من خلال المقال في:

Deborah Schiffin, Discovering the Context of an Utterance, ***Linguistics,*** vol. 25, 1978, pp. 11 - 32.

(٤٠) انظر: مصطفى سويف: **«الأسس النفسية للإبداع الفني في الشعر خاصة»**، القاهرة، ط ٣، ١٩٦٩، ص ٢٥١ - ٢٧٧. حسن عيسى، **الإبداع في الفن والعلم**، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٩م، ص ١٢٨ - ١٣٢.

(٤١) انظر: سعد مصلوح: **تحقيق نسبة النص إلى المؤلف: دراسة أسلوبية إحصائية في الثابت والمنسوب من شعر شوقي**، المبحث الثالث من هذا الكتاب.

(٤٢) سعد مصلوح: **«الأسلوب»**، فاتحة الكتاب ص ٢١ - ٢٢. وانظر أيضاً: مختار محمود الهانسي: **مقدمة في طرق الإحصاء الاجتماعي**، الإسكندرية، بدون تاريخ ص ٢ - ٤.

(٤٣) فؤاد البهي السيد: **علم النفس الإحصائي**، دار الفكر العربي، القاهرة ط ٣، ١٩٧٩، ص ٦٤.

(٤٤) انظر: Curits W. Haes, A study in Prose Style Edward Gibbon and Ernst Hemingwaye , ***Statistics and Stylistics,*** ed. L. Dolezel and R. W. Bailly, New York, 1969, pp. 80 - 81.

(٤٥) انظر: سعد مصلوح، المبحث الثالث من هذا الكتاب **«في التشخيص الأسلوبي الإحصائي للاستعارة: دراسة في دواوين البارودي وشوقي والشابي»**.

(٤٦) سعد مصلوح: **«الأسلوب»**، الفصل الخامس.

(٤٧) المرجع السابق، ف ٣ - ٤.

(٤٨) F. Anshen, op. cit, pp. 17 - 18.

(٤٩) استخدم ل: دوليچيل معامل الارتباط في التشخيص الأسلوبي للعلاقة بين طول الجملة وطول الكلمة في نصوص اللغة التشيكية، وقد ثبت وجود معامل ارتباط عال بينها إلا في الشعر. انظر:

L. Doležel, A Framework of Statistical Analysis of Style, in ***Statistics and Stylistics,*** op. cit., pp. 19 - 20.

(٥٠) فؤاد البهي السيد: المرجع السابق ذكره، ص ٤١٢ - ٤١٣.

(٥١) انظر: F. Anshen, op. cit, pp. 23 - 25.؛ ومن تطبيقاته في العربية انظر: أحمد طلعت سليمان: علاقة الهمس والجهر بالمعاني في المضادات العربية: دراسة إحصائية، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، مج ٩، ع ٣٤، ربيع ١٩٨٩م. ص ٢٦.

(٥٢) انظر: F. Anshen, op. cit, pp. 25 - 26. سعد جلال: **القياس النفسي: المقاييس والاختبارات**، دار الفكر العربي، ١٩٨٥، ص ٣٢٨ - ٣٣١.

(٥٣) D. R. Tallentire, Mathematical Modelling in Stylistics: Its Extent and general Limitations, in ***Computer in Literary and Linguistic Research***, ed. R.A. Wisbey, Univ. of Cambridge, 1971, p. 118.

(٥٤) ينتمي المنظور الذي يقترحه هيردان إلى الهندسة الإسقاطية ***projective geometry*** وهي فرع من فروع الهندسة التي جاءت لتخرج الهندسة الإقليدية من المجال الذي حصرت نفسها فيه، وهو دراسة السطوح المستوية إلى دراسة الأشياء في أبعادها الثلاثة الصارمة: الطول والارتفاع والعرض، وهو ما يُعرف بهندسة المجسمات. ويرى هيردان أن الثنائية الهندسية المتمثلة في «النقطة» و«الخط» يمكن ربطها على الترتيب بثنائية «النمط» و «التحقق» ***type/token*** في دراسة اللغة. أما تالنتير فيرى أن النموذج الهندسي يبدو أقل النماذج الرياضية اتصالاً بالأسلوبيات؛ انظر: D. R. Tallentire, op. cit. pp. 120 - 121. وانظر تطبيقاً لهذه الثنائية الرياضية في دراستنا التي تضمنها المبحث الثاني من هذا الكتاب.

(٥٥) عن جهود زيبف في اللسانيات الرياضية انظر: ميلكا إيفيتش: مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٠٦ - ٤٠٨.

(٥٦) يتحقق النموذج المنطقي - كما يتصوره لويس ميليك - بإجراء عملية اختصار افتراضي للجملة يتوصل به الباحث إلى أبسط صيغة تكون عارية من كل ما يمكن أن يعد حلية أسلوبية، ثم تجري مقارنة هذه الصورة المبسطة بالجمل الواردة فعلاً في النص، وبذا تكون الصورة المبسطة بنية افتراضية أعيدت صياغتها صياغة منطقية وتسمى بالجملة النواة ***kernal sentence*** أو جملة ما قبل التأسلب ***pre-stylized***. وانظر لمزيد من التفصيل: سعد مصلوح: «الأسلوب»، ف ٢ - ٥.

(٥٧) من أوضح الدراسات دلالة على اتجاه هايس دراسته للأساليب النثرية عند جيبون وهمنجواي، (انظر حاشية رقم ٤٣).

(٥٨) D. R.: Tallentire, op. cit. p. 119.

(٥٩) انظر تفصيل ذلك في: Enkvist, ***Linguistic Stylistics***, pp. 45 - 6.

(٦٠) تلك الخاصية التي استخدمها كاتب هذا البحث في دراسته للشوقيات المجهولة (المبحث الثالث من هذا الكتاب) وانظر أيضاً حاشية (٤٠). وتوجد مناقشة مفصلة لخاصية يول في مقال باڤال فاشك «بالروسية»، واستخدامه لها في تحقيق نسبة نص من نصوص القرن التاسع عشر

Paval Vašek: Metodi Ustanovlenyia Spornogo Avtorstva. (Methods of Determinating of Disputed Authorship, in ***Prague Studies in Mathematical Linguistics***, Academia, Prague, no. 3, pp. 143 - 161.

(٦١) هذا عرض لإطار العمل الذي اقترحه دوليچيل للكيفية التي تصاغ بها معادلة رياضية لتشخيص الخصائص الأسلوبية في علاقة بعضها ببعض، وفي علاقتها بالمقام، مع إعطاء كل خاصية وزنها الحقيقي في المعادلة. انظر:

L. Doležel, A Frame Work for the Statistical Analysis of Style, ***Statistics and Stylistics***, op. cit. pp. 57 - 65.

(٦٢) انظر: سعد مصلوح: «الأسلوب»: ف ف ٥ - ١، ٥ - ٢.

(٦٣) من رسالة كريمة تلقاها كاتب هذا البحث من الدكتور عبدالسلام المسدي، مؤرخة في ١٠/٤/١٩٨٤م، يعلق فيها على استخدام معامل بوزيمان في التشخيص الأسلوبي؛ وقريب من ذلك ما ورد عند صلاح فضل: **علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته**، ص ٢٢٦، وانظر رداً لنا عليه في: «**دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة**»، ص ٧٦ - ٨٧.

أما اللسانيون فقد مال كثير منهم إلى تزكية هذه التجربة وتأكيد أهميتها. وانظر في ذلك عرضاً ناقداً وافياً للكتاب في مازن الوعر: **دراسات لسانية تطبيقية**، دمشق، دار طلاس، ط ١، ١٩٨٩ ص ١٦٣ - ٢٢٠، وقد ضمنه المؤلف وجهة نظره في إيجابيات التجربة وسلبياتها.

(٦٤) لا يفوتنا أن ننوه هنا بكتاب نبيل علي: «**اللغة العربية والحاسوب**» القاهرة، دار التعريب ١٩٨٨، وهو دراسة تحتاج إلى متابعة لسانية جادة، وقد أورد المؤلف في ختامه قائمة ثرية ببحوث مقترحة في مجال اللسانيات الحاسوبية مطبقة على اللغة العربية ص ص ٥٣٦ - ٥٥٠.

(٦٥) قطع معهد الخرطوم الدولي في اللغة العربية «التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» شوطاً في إنجاز مشروع الدراسات الإحصائية على اللغة العربية، وكان لكاتب البحث شرف الإشراف على بعض مراحله ولكن ضعف الإمكانات وضخامة المشروع تقف عائقاً دون إتمامه، وانظر لكاتب البحث: «**مؤشرات لغوية إحصائية في عناوين الصحافة العربية: مصر - ليبيا - السودان**»، في: **دراسات إحصائية استطلاعية في العربية المعاصرة**، الخرطوم، ١٩٨٥، ص ص ١ - ٢٣.